ردمد: ١٦٥٢-٧١٨٩ ردمد (النشر الإلكتروني): ١٦٥٢-٧٤٧٢ العدد التاسع عشر ... شوال ١٤٤٠ هـ - يوليو ٢٠١٩ م

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة
للعلوم الإنسانية

العدد التاسع عشر ... شوال ١٤٤٠هـ - يوليو ٢٠١٩م ردمد: ٧١٨٩-١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢-١٦٥٢

المحتويات

التعريف بالمجلة .....

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية .....

المحتويات.....

العلوم التي يحتاج إليها المُفسر: نظرة في المصطلح والنشأة..... 1

د. عبدالعزيز بن عبد الرحمن الضامر

جزءٌ من أحاديث علي بن حرب الطائي، عن سفيان بنِ عُيينة وغيرهِ من الفوائدِ، رواية أبِي بكر أحمد بن سليمان العباداني عنه، رواية أبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان عنه: دراسةً وتحقيقًا وتخريجًا..... 29

د. محمد بن حسن بن زاهر الشهري

الخطى الحثيثة في دراسة بعض شبه المدرسة العقلية الحديثة: المتعقلة بالسُنة النبوية الشريفة..... 79

د. منى بنت حسين الآنسي

مفهوم الصحبة وما يترتب عليه من عدالة وفضل عند أهل السنة والزيدية: دراسة عقدية مقارنة..... 124

د. صفوان أحمد مرشد حمود

النزعة الدينية في شعر عبد الله أل جازان ديوان ذكرى أنموذجاً: دراسة وصفية تحليلية..... 198

د. فلاح بن مرشد بن خلف العتيبي

الاعتدال اللغوي عند القراء بين تقاليد الحجازيين والتميميين "الفتح والإمالة في قراءة أبي عمرو أنموذجا"..... 226

د. علي سليمان الجوابرة

نصية الخطاب الشعري في قصيدة أبي تمام: فحْوالك عيْنٌ على نجْوالك يا مذِلُ ... حتام لا يتقضى قولكِ الخطِلُ 247

د. وفاء مياح سالم العنزي

أثر الاختلاف اللهجي وتعدد القراءات القرآنية واختلاف المعاني في تعدد الصيغ الصرفية..... 277

د. سهير سيد الخليل يوسف

دور المقررات الإلكترونية المفتوحة المولMOOC في تنمية مهارات التعلم الذاتي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الحدود الشمالية..... 302

د. محمد بن صلال الضلعان

أثر توظيف تقنية الإنفوجرافيك في بيئة التعلم المقلوب على التحصيل والدافعية نحو مقرر تقنيات التعليم ومهارات الاتصال لدى عينة من طلاب كلية التربية..... 333

د. ظافر بن أحمد مصلح القرني

درجة استخدام المعلمين والمعلمات للمنهج الخفي أثناء التدريس..... 373

د. محمد بن سعد بن عبدالعزيز الشريف

مدى امكانية استخدام تقنية الواقع المعزز في تنمية قدرات الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (صعوبات التعلم) في التعلم والتحصيل..... 396

The Extent of Using Augmented Reality Technologies in Improving the Abilities of Students with Learning Difficulties in Learning and Achievement

د. إبراهيم عبد الله الزهراني

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الباحة

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

تصدر عن جامعة الباحة

مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

أ. د. سعيد بن صالح الرقيب

مدير التحرير:

د. محمد عبد الكريم علي عطية

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. أحمد بن سعيد قشاش

أستاذ بقسم اللغة العربية

كلية العلوم والآداب ببلجرشي جامعة الباحة

د. نايف بن سعيد جمعان الزهراني

أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب بالمندق جامعة الباحة

د. عبدالرحمن بن محمد الشرفي

أستاذ مشارك بقسم المناهج وطرق التدريس

كلية التربية جامعة الباحة

د. صالح بن محمد أبو القاسم عبدالله

أستاذ مشارك بقسم إدارة الأعمال

كلية إدارة الأعمال جامعة الباحة

د. رشاد بن محمد العريقـــــي

أستاذ مشارك بقسم اللغة الإنجليزية

كلية العلوم والآداب بالمندق جامعة الباحة

د. رحمه بنت محمد صالح عيفان

أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي

كلية التربية جامعة الباحة

ردمد النشر الورقي: 7189 ـــ 1652

ردمد النشر الإلكتروني: 7472 ـــ 1658

رقم الإيداع: 1963 ـــ 1438

ص. ب: 1988

هاتف: 00966 17 7250341 / 00966 17 7274111

تحويلة: 1314

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa

الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

الخطى الحثيثة في دراسة بعض شبه المدرسة العقلية الحديثة: المتعقلة بالسُنَّة النبوية الشريفة

د. منى بنت حسين الآنسي

أستاذ السنة وعلومها المساعد في قسم القانون

كلية العلوم والدراسات الإنسانية بضرماء بجامعة شقراء

الملخص:

ابتليت هذه الأمة الإسلامية ببعض من يدعون الانتساب إليها، ينكرون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويشككون الناس فيها، بتعللات باطلة، وكانت لهم في ذلك شبه، يتذرعون بها لإنكار هذه السنة، سعيا منهم إلى إبطال التشريع الذي جاءت به، ودعوة الناس إلى التخفف من التكاليف الشرعية التي وردت بها، وقد أخبر بمسلكهم هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحذر منه، وهذا البحث يبين الشبه المتهاوية التي تمسك بها هؤلاء المبطلون، وتفنيدها، ودحضها، وبيان زيفها ووجوه بطلانها، ويسبق هذا بيان حقيقة أصحاب هذا الاتجاه، والمدرسة التي ينتمون إليها، نشأتها وجذورها، وأبرز دعاتها.

الكلمات المفتاحية: الخطى الحثيثة؛ المدرسة العقلية الحديثة؛ السُنَّة النبوية الشريفة.

Relentless Steps in the Study of some Quasi-Modern Mental School: Related to the Noble Prophet's Sunnah

Dr. Mona Bint Hussein Al-Ansi

Assistant Professor of Sunnah and its Sciences in the Department of Law
Faculty of Sciences and Humanities in Darmaa, Shaqra University

Abstract:

This Islamic nation plagued by some of those who claim affiliation to deny the Sunnah of the Messenger of Allah, peace be upon him, and question where people, illnesses void, and have had the semi, invoking them to deny this year, as they seek to invalidate the legislation that brought him, and invite people to relaxation of the legal costs which they were received, has been told that the Messenger of Allah, peace be upon him, and warned him, this research shows the crumbling similarities that stuck out these doers, and refute and disprove, and the statement to be false and the faces of nullity, and preceded by a statement the fact that the owners of this trend, and the school to which they belong, origins and roots, and the most prominent advocates.

Keywords: Relentless Steps, Quasi-Modern Mental School, The Noble Prophet's Sunnah.

مقدمة:

الحمد لله وحده لا شريك له، حمداً لا انقطاع لراتبه، ولا إقلاع لسحائبه، حمداً يكون لإنعامه مجازياً، ولإحسانه موازياً، وإن كانت آلاؤه لا تجازى ولا توازى، وأشهد أن سيدنا محمد (ﷺ) سيد الأولين والآخرين صاحب المقام المحمود والحوض المورود، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم بفضل وإحسان إلى يوم الدين.

وبعد...

فقد ابتليت الأمة الإسلامية ببعض من يدعون الانتساب إليها، ينكرون سنة رسول الله(ﷺ)، ويشككون الناس فيها بتعليلات لا تجوز على العوام، وكانت لهم في ذلك شبه، يتذرعون بها لإنكار السنة النبوية المطهرة، وقد أخبر بمسلكهم هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحذر منه، فقد روى أبو رافع رضي الله عنه مولى رسول الله(ﷺ) أنه قال: "لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ أَمْرٌ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ"(١)، وروى الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيّ رضي الله عنه قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ(ﷺ): "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، لا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ"(٢)، وهذه الوريقات جمع فيها ما تيسر من شبه أصحاب هذه المدرسة في إنكار السنة النبوية، وتفنيد هذه الشبه، وبيان زيفها وبطلانها، ويسبق هذا بيان حقيقة أصحاب هذا الاتجاه، والمدرسة التي ينتمون إليها، نشأتها وجذورها، وأبرز دعاتها.

أسأل الله العليم رب العرش العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، مقرباً للفوز بجنات النعيم، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وقد جاء تقسيم البحث على النحو التالي: مقدمة، وتمهيد وفصل يحتوي مبحثين كما يلي:

التمهيد:

أولا: تحديد المفاهيم.

ثانيا: نشأة المدرسة العقلية الحديثة.

الفصل الأول: الشبهات المتعلقة بالسنة النبوية

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، والترمذي والبيهقي وأبو داود في سننهم، والشافعي في مسنده، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. (المستدرك ١/١٩٠، سنن الترمذي ٥/٣٧، سنن البيهقي ٧/٧٦، سنن أبي داود ٤/١٧٠، مسند الشافعي ١/٢٣٣).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في معجم الشاميين، وأبو داود في سننه، وسكت عنه أبو داود، وقال المباركفوري: حديث صحيح. (مسند أحمد ٤/١٣٠، الطبراني: مسند الشاميين ٢/١٣٧، سنن أبي داود ٤/٢٠٠، المباركفوري: تحفة الأحوذي ٥/٣٢٤).

المبحث الأول: بعض شبهات العقلانيين المحدَثين حول السُنَّة والرد عليها.

المطلب الأول: رد الأحاديث بدعوى عدم حجية أخبار الآحاد، التي تمثل أكثر الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثاني: كثير من الأحاديث إنما هي من الإسرائيليات أو المسيحيات.

المطلب الثالث: عدم مسايرة الأحاديث للعلم الحديث.

المطلب الرابع: الاكتفاء بما جاء في القرآن وحده.

المطلب الخامس: آراء بعض العلماء في إنكار الاحتجاج بالحديث لأنه لا يحتج به في قواعد النحو والصرف.

المطلب السادس: التشكيك في صحة الحديث بالوضع والاختلاط.

المطلب السابع: تعلقهم بأحاديث النهي عن كتابة الحديث وتعلقهم بتأخر كتابته.

المبحث الثاني: رد الحديث لأسباب متعددة لدى العقلانيين

المطلب الأول: ردهم للحديث **لروايته بالمعنى.**

المطلب الثاني: ردهم الحديث بدعوى مخالفته للقرآن الكريم.

المطلب الثالث: أخذهم بالسنة العملية دون القولية.

المطلب الرابع: زعمهم عدالة الصحابة أغلبية وليست عامة.

المطلب الخامس: رد كتب السنة المعتمدة والتشكيك بما فيها.

المطلب السادس: ردهم للحديث بالعقل.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد:

أولًا: تحديد المفـاهيم

أ/ معنى مدرسة: المدرسة: هي مكان الدرس والتعليم، وهي كذلك: جماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين، تعتنق مذهبا معينا، أو تقول برأي مشترك(١).

ب/ معنى عقلية: العقلية أو العقلانية: وصف منسوب إلى العقل، والعقلية أو العقلانية يراد بها: المذهب الفلسفي الذي يرى أن كل شيء موجود مردود إلى مبادئ عقلية، ويرد بها على وجه الخصوص: الاعتداد بالعقل

(١) المعجم الوسيط ١/٢٨٠.

ضد الدين، وعدم قبول المعاني الدينية إلا إذا كانت مطابقة للمبادئ المنطقية[١]. فالعقلانية في حقيقتها: إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد [٢].

ج/ المدرسة العقلية: معناها باعتبار المركب الإضافي: هي تلك الاتجاهات العقلانية التي ظهرت في القرنين الأخيرين، والتي تغالي في تحكيم العقل البشري وتقديمه على الدين، وتعطي العقل وأحكامه اعتبارا فوق اعتبار نصوص الوحي الثابتة عن الله تعالى ورسوله (ﷺ)[٣].

د/ الحديثة: وصف المدرسة العقلية بالحديثة، لتتميز عن المدرسة العقلية القديمة، والتي يمثلها المعتزلة [٤]، وإن كان بينهما قواسم مشتركة، لعل منها ما يلي: إكبار دور العقل، وتقديمه على النص، وإخضاع النص للعقل، وجل المسائل التي أثارها أصحاب المدرسة القديمة، يثيرها أصحاب المدرسة العقلانية الحديثة، ورد الأحاديث التي لا تتناسب مع أهوائهم وأصولهم الفاسدة، وتأويلها تأويلا عقلانيا.

ومن الأمثلة على توافق المدرستين منهجًا، ما يلي:

- أنكر المعتزلة قديما عذاب القبر[٥]، وردَّت الأحاديث المثبتة له، وقد جاء أحد العقلانيين المعاصرين، وهو: إسماعيل منصور[٦]، فردد نفس النهج، ورد الأحاديث المثبتة لعذاب القبر، وقال: "تكذيب الحس لما تقوله هاتان الروايتان، يجعلهما روايتين كاذبتين، على رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون شك أو اختلاف"[٧].
- أنكر المعتزلة قديما رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة[٨]، مخالفين بذلك منهج أهل السنة والجماعة في إثبات هذه الرؤية، فجاء بعض العقلانيين فردد نفس فكرة المعتزلة وفسر النصوص المثبتة للرؤية تفسيرا، يبعد بها عن تحقق هذه الرؤية.

وأحاديث الآحاد[١]: ردها العقلانيون، كما ردها سلفهم من أهل الاعتزال، وطعنوا فيها، لأنها تفيد ظناً، ولا مجال للظن في أمور العقائد، قال الشيخ محمد عبده: "وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى، من أن الشيطان لم

---

(١) السلفية وقضايا العقل: د. عبد الرحمن الزنيدي (ص: ١٦١).

(٢) العقلانيون: علي حسن، (ص: ٤٦)، وانظر: السنة النبوية: الصعيدي، (ص: ١٥٤).

(٣) الجهمية والمعتزلة: د. ناصر العقل (ص: ٢٠٢).

(٤) المعتزلة: "فرقة كبيرة أسسها واصل بن عطاء(٨٠-١٣١هـ)، أحد تلاميذ الحسن البصري، وسبب تسميتها بالمعتزلة: ما يُروى عن اعتزال واصل بن عطاء لمجلس الحسن البصري بعد أن دبَّ خلاف بينهما في مسألة المصير الأخروي للمسلم الذي يرتكب الكبيرة". انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ٣٨/١؛ معجم الفرق الإسلامية: شريف الأمين، ص٣٥.

(٥) لم ينكر المعتزلة عذاب القبر؛ وإنما الذي ذهب إلى هذا القول وتبناه هو ضرار بن عمرو (ت:١٩٠هـ) الذي كان أحد شيوخ المعتزلة ثم تبرأ منه المعتزلة، وكفروه، وطردوه. وللمزيد عن هذا الموضوع، يرجع إلى: القاضي عبد الجبار المعتزلي(ت:٤١٥هـ)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة؛ وابن حزم الأندلسي(ت:٤٥٦هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل.

(٦) تبصير الأمة (ص: ٥٢٢).

(٧) تبصير الأمة (ص: ٥٢٢).

(٨) الملل والنِحل: الشهرستاني، ٦٨/١.

يلمسهما، وحديث إسلام شيطان النبي صلى الله عليه وسلم، وإزالة حظ الشيطان من قلبه، فهو من الأخبار الظنية، لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب، والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن، لقوله تعالى: ﴿...وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ٢٨﴾ {النجم:٢٨}، كنا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا"(٢).

ثانياً: نشأة المدرسة العقلية الحديثة وأبرز المتأثرين بمنهجها

إن لمذهب المدرسة العقلية الحديثة أبعاداً ثلاثة، نراها شائخة في التكوين الأساسي لها، نذكر هذه الأبعاد إجمالاً، ثم نستخلص بعد هذا النتيجة التي نراها، والموقف الذي يجب أن نقفه نحن المسلمون على ضوء هذه النتيجة:

الأبعاد الثلاثة لمذهب المدرسة العقلية:

أولاً: أن هذه المدرسة أعطت العقل أكثر من حقه، وكلفته ما لا يطيق، ورفعت من قيمته، وضخمت حجمه، حتى ساوته بالوحي، بل قدمته عليه، وقدمت ما زعمته من أحكامه على أحكام الوحي، وسعت في هذا السبيل لأجل تضييق حيز الغيبيات في مسائل العقيدة الإسلامية.

ثانياً: قامت هذه المدرسة بتأويل حقائق العقائد الإسلامية، بما يتمشى مع الأحكام العقلية من جهة، ومكتشفات الحضارة الغربية والنظريات العلمية الغربية من جهة أخرى، وفي سبيل ذلك أيضاً قامت بتأويل المعجزات والخوارق، وإنكار بعضها إذا لم يمكن قلب حقيقته، بما يتمشى مع هذا البعد الفكري.

ثالثاً: برير تناول الحضارة الغربية ومجاراتها في مدنيتها الزائفة، والتحوير من الداخل، لإعطاء السند الفكري والدعم الديني لمعطيات الحضارة الغربية، وتقريب الهوة التي تفصل بين الغرب وبين المسلمين تقريباً، والذي كان على حساب كثير من الجوانب الإسلامية، التي تقوم عليها العقيدة الإسلامية.

تلكم هي الخطوط العريضة والأبعاد الراسخة التي نراها في منهج المدرسة العقلية.

ونتيجة لذلك فإنا نعتقد:

أولاً: أن المدرسة العقلية الحديثة ذات منهج منحرف، وهي بسلوكها إياه تعد فرقة منحرفة جديدة، هي أقرب ما تكون إلى فرقة المعتزلة فهم كالمعتزلة، من النواحي التالية:

---

(١) حديث الآحاد يُعرَّف بأنه: "ما لم توجد فيه شروط المتواتر سواء أكان الراوي واحدا أو أكثر" وعلى مذهب الجمهور فإنهم يقولون بظنية خبر الآحاد (أي الظن الراجح). وللوقوف على معنى أحاديث الآحاد يرجع إلى: إحكام الفصول: الباجي، ص٣٢٩-٣٣٠؛ التمهيد، ٨٠٧/١؛ إرشاد الفحول، ص٣٨؛ الإحكام في أصول الأحكام، ١٠٧/١.

(٢) محمد رشيد رضا: تفسير المنار ٣٩٢/٣.

١. في تحكيم العقل والرجوع إلى أحكامه، ورفعه إلى مرتبة الوحي، وهم لو حكموا العقل نفسه لسلمنا لهم، لأن أحكامه بنفسه لا تخالف حكماً ثابتاً في الشريعة الإسلامية، أو قضية من قضاياها، وهم إنما يحكمون العادة، فيحسبون ما خالف العادة فقد خالف العقل.

٢. وهم كالمعتزلة في إنكار المعجزات أو تأويلها.

٣. وهم كالمعتزلة أيضاً في كثير من الغيبيات، كالملائكة، والجن، والسحر، وغيرها.

٤. وهم كالمعتزلة في عدم تعديل الصحابة كلهم، بل تجاوز بعضهم ذلك، إلى سب الصحابة رضوان الله عليهم، كما فعل بعض المعتزلة.

٥. إنهم كالمعتزلة، في اعتقاد خلود أهل الكبائر في النار.

ومن هذا ندرك وضوح الصلة، ووجه الشبه بينهم وبين المعتزلة.

ثانياً: أنه لا يكفي القول بأن أتباع هذه المدرسة كالمعتزلة، لأنهم يزيدون عليهم في التقريب بينهم وبين الكفار "النصارى واليهود"، وتبرير تناول الحضارة الغربية، ومجاراتها في مدنيتها الزائفة، بل إنهم أخطر من المعتزلة، ذلك أنهم يسعون بكل ما وسعهم لتغيير المفهوم الإسلامي في معاملة الكفار، وإلغاء الفواصل والحواجز بين الفكر الحق والفكر الضال أو المنحرف، وإذا ما ألغي جانب العقيدة في ميزان التفاضل، فإن الكفة سترجح حتماً بنا، وسيصبح الكفار آنذاك هم الأفضل والأقوى، ومن ثم تكون لهم السيطرة والدولة، وحينئذ تكون خسارتنا للدين والدنيا، وهو ما يسعى إليه الاستعمار، وسهر من أجله الليالي، ودفع جيوشه المادية والمعنوية، وبث رجاله المستشرقين والمخدوعين لأجله.

ثالثًا: إن الكثير من مفاهيمهم ومبادئهم هي السائدة في الفكر الإسلامي المعاصر، وما ذاك إلا أنه أثر من آثار فرض الاستعمار –بادئ ذي بدء– آراءهم على الناس، وترويجه لهم، وتمجيد المستشرقين لهم، حتى إذا ما سار ذلك بين الناس، أخذوا يتبنونه بأنفسهم ويعلنونه في مؤلفاتهم، ويدافعون عنه، حتى أصبح أو كاد من المسلمات، وأصبح رجال المدرسة العقلية عندهم ممن لا يقبل فيهم نقد أو يصل إليهم قدح.

رابعاً: إنهم مهدوا السبيل لسيطرة الفكر الغربي، واتخذهم الأعداء مطية يعملون من خلالها على زلزلة عقيدة المسلمين، وتشكيكهم بها، ومحاربة الإسلام في عقر داره، ليس عن طريق نشر المؤلفات فحسب، بل عن طريق الصحافة، ووسائل الإعلام الأخرى: كالسينما والتليفزيون والإذاعة، وغيرها.

خامساً: لم تكن نتيجة ذلك ذات أثر على الأفراد فحسب، بل على كثير من الدول التي نبذت الفقه والفقهاء الإسلاميين، واستبدلت القوانين الوضعية بالفقه الإسلامي، وتركت تقليد أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد، أو غيرهم من الفقهاء، واستمدت جل دستورها من القوانين الأوروبية الحديثة.

وبعد: فما الموقف منهم الذي يجب إعلانه هنا؟، لا شك أن الواجب يقتضي إعادة النظر في رجال هذه المدرسة العقلية أنفسهم، ونعيد تقييمهم وفق الميزان الإسلامي الحق، ونعلن للناس كافة حقيقتهم، ونجلي لهم علانية زيف منهجهم، وتبيين مواقع ضلاله وانحرافه، نعيد تقييمهم تقييماً حقاً، لا يراعي بحال من الأحوال ما هو سائد بين الناس عنهم، وحين نصل إلى نتيجة ذلك، نعلن بها العلماء قبل العامة، لينشروه بين الناس كافة، وحينئذ نعيد ترتيب الأمور على الميزان الحق، الذي يقتضي تنفيذه عزيمة إسلامية خالصة، تطوي الزمن طياً، فيحصل ما يحتاج إلى قرون عديدة في سنوات قليلة، ويكون صلاح هذا الدين في هذا العصر كصلاحه في أوله [١].

وقد تأثر رجال هذه المدرسة بآراء المعتزلة[٢] في الحديث النبوي الشريف، رداً، وتشكيكاً، وبالشبه التي أثارها المستشرقون، ورددوها في مواقفهم وانحرافاتهم، فعلى طريق المعتزلة: مجدوهم ودافعوا عنهم، هم وتلاميذهم، وذموا أهل الحديث، وطعنوا في نهجهم. يقول الشيخ محمد عبده: ".. اللهم إلا فئة زعمت أنها نفضت غبار التقليد، وأزالت الحجب التي كانت تحول بينها وبين النظر في آيات القرآن، ومتون الأحاديث، لتفهم أحكام الله منها، ولكن هذه الفئة أضيق عطناً، وأحرج صدراً من المقلدين وإن أنكرت كثيراً من البدع" [٣].

إذن فـ"طائفة العقلانيين"[٤] طائفة يُطلق عليها اسم المدرسة العقلية الحديثة، حيث إن بداياتها ظهرت بظهور المعتزلة، ثم انقرض فكرهم واضمحل وجودهم، إلا أنه بعد الاحتلال الغربي للدول العربية والإسلامية، انبهر بعض المثقفين بالحضارة الغربية، انبهاراً أدى إلى محاولة التوفيق بين تعاليم الإسلام وما وصلت إليه حضارة الغرب من منجزات حديثة واكتشافات هائلة [٥].

إذاً فإن أصل نشأة (العقلنة) الإسلامية المزعومة نَبَعَت من المعتزلة الأُوَل، فالعقلانيون الجُدُد هم أفراخ المعتزلة، وهم أمشاج فكرية مختلطة، لا ضابط لهم، ولا رابط بينهم، إذ أن بعضهم محسوب على الدعاة والمفكرين[٦].

أبرز المتأثرين بالمدرسة العقلية الحديثة [٧]

لعل من المتأثرين بالمدرسة العقلانية الحديثة من يلي:

---

(١) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: د. فهد الرومي، ص: ٨٠٩.

(٢) من أشهرهم: جمال الدين الأفغاني، محمد رشيد رضا، محمد توفيق صدقي، ومحمد عبده. وسوف تأتي تراجمهم لاحقاً مع عدد آخر منهم.

(٣) الإسلام والنصرانية: الشيخ محمد عبده /٢٢.

(٤) الموسوعة الميسرة: إشراف الدكتور مانع الجهني (٢/٧٩٦)

(٥) السنة النبوية: الصعيدي (ص: ١٥٤) باختصار، وانظر اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: الرومي (٢/٧١٥).

(٦) العقلانيون: علي حسن (ص:٥٢-٦١)، وانظر السنة النبوية: الصعيدي (ص: ١٥٤).

(٧) العقلانيون: علي حسن (ص: ٦١-٧٢)، وانظر السنة النبوية: الصعيدي (ص: ١٥٥) في الهامش، وانظر موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية: الأمين الصادق (٢/٢٨٧) من خلال سرد أقوالهم.

١-جمال الدين الأفغاني[١]

٢-حسن التُرابي[٢]

٣-حسين أحمد أمين[٣].

٤-محمد رشيد رضا[٤].

٥- سيد أمير علي[٥].

٦- فهمي هويدي (الصحفي) [٦]

٧- يوسف القرضاوي[٧].

٨-محمد أحمد خلف الله[٨]

---

(١) جمال الدين الأفغاني: هو جمال الدين بن صفد الحسيني الأفغاني، (١٢٥٤هـ - ١٣١٤هـ)، لا تعرف نشأته بالضبط؛ وإنما تلقى علوما جمة برع في جميعها وسافر إلى الهند وتعلم شيئا من العلوم الأوربية، جاء إلى مكة المكرمة (١٢٧٣هـ/١٨٥٧م)، وأدى فريضة الحج ثم عاد إلى بلاده أفغانستان، وعُيّن في الوزارة. تنقل في عدد من الدول، وذاع صيته في مصر مما سبب له كراهية مع المستعمر الإنجليزي ومع علماء الأزهر لجراءة أفكاره، فصدر الأمر بنفيه، ثم ذهب إلى الهند، وألف رسالة في (الرد على الدهريين) بالفارسية، وسافر إلى باريس، فأنشأ مجلة (العروة الوثقى)، فاستدعى محمد عبده ليكون رئيسا لتحريرها سنة(١٣٠١هـ/١٨٨٤م). كان له نشاطماسوني. انظر: تاريخ الأستاذ الإمام: محمد رشيد رضا، ٧٢/١.

(٢) حسن الترابي: مفكر وسياسي سوداني، درس الحقوق في جامعة الخرطوم ١٩٥١م، والماجستير في اكسفورد، وحصل على دكتوراة الدولة من جامعة السوربون، باريس عام١٩٦٤م. يتقن الترابي أربع لغات بفصاحة: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، والألمانية. أحد أعضاء جبهة الميثاق الإسلامية، وهي أول حزب أسسته الحركة الإسلامية السودانية، والتي تحمل فكر الإخوان المسلمين. اعتقل جعفر النميري الترابي لمدة سبعة سنوات، وأطلق سراحه بعد مصالحة الحركة الإسلامية السودانية مع النميري عام ١٩٧٧م. عُيّن وزيرا للعدل في عام ١٩٨٨م، ثم وزيرا للخارجية، واختير رئيسا للبرلمان السوداني عام ١٩٦٦م. انظر: http://qrtopa.com/book/2990

(٣) حسن أحمد أمين: كاتب ومفكر ودبلوماسي مصري، أشهر ما كتب هو كتاب "دليل المسلم الحزين"، كان يعمل على تصحيح الكثير من المفاهيم التي أقحمت في الدين، بطريقة منهجية وعقلانية. له مؤلفات عديدة منها: "المائة الأعظم في تاريخ الإسلام، رسالة من تحت الماء، الإسلام في عالم متغير". انظر: https://www.kutub-pdf.com/author

(٤) محمد رشيد رضا: ويعتبر محمد رشيد رضا مفكراً إسلامياً من رواد الإصلاح الإسلامي الذين ظهروا مطلع القرن الرابع عشر الهجري. وبالإضافة إلى ذلك، كان صحفيا وكاتبا وأديبا لغويا. هو أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده .أسس مجلة المنار على نمط مجلة "العروة الوثقى" التي أسسها الإمام محمد عبده، ويعتبر حسن البنا أكثر من تأثر بالشيخ رشيد رضا. انظر: موقع الشاملة الالكتروني. http://shamela.ws/index.php

(٥) سيد أمير علي: ولد في موهان بالهند عام ١٨٤٩م. مؤرخ هندي عالم بالعربية والفارسية، من آثاره: "روح الإسلام، ومختصر تاريخ المسلمين، ومكانة المرأة في التشريع الآتي". انظر: موسوعة الحضارة الإسلامية، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) صفحات ٤٤٥- ٤٤٦.

(٦) فهمي هويدي: هو محمود فهمي عبد الرزاق هويدي، ولد ١٩٣٧م بالجيزة. كاتب وصحفي، يعد من أبرز المفكرين المعاصرين تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٦٠.التحق بقسم الأبحاث في جريدة الأهرام القاهرية من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٥ حيث قضى فيها ١٨ عامًا تدرج خلالها في مواقع العمل إلى أن صار سكرتير تحرير الجريدة. انضم منذ ١٩٧٦ إلى أسرة مجلة العربي الكويتية وأصبح مدير التحرير فيها. من أهم مؤلفاته:"الإسلام والديمقراطية، طالبان جند الله في المعركه الغلط، تزييف الوعي". انظر:http://www.biblioarabe.com/2017/12/pdf_22.html

(٧) يوسف عبد الله القرضاوي: ولد في قرية صفط بمصر عام ١٩٢٦م، أحد أبرز العلماء السنة في العصر الحديث، تعرض للسجن والاعتقال في عهد فاروق، وفي عهد جمال عبد الناصر؛ لانتمائه إلى جماعة الإخوان المسلمين. تولى تأسيس وعمادة كلية الشريعة الإسلامية بجامعة قطر، وأصبح مديرا لمركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر. حصل على العديد من الجوائز في مجال الاقتصاد الإسلامي، والدراسات الإسلامية والفقه. له العديد من المؤلفات من أشهرها: كتاب الإخوان المسلمون سبعون عاما في التربية والدعوة والجهاد. انظر: https://www.kutub-pdf.com/author/131_htm.

(٨) محمد خلف الله أحمد: ولد ١٩٠٤م، أديب مصري وعالم باللغة العربية، تدرج في المناصب الجامعية حتى صار عميدا لكلية الآداب بجامعة الإسكندرية. عُيّن مديرا لمعهد الحوث والدراسات العربية. كان عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر. نال جائزة الدولة التقديرية الآداب عام ١٩٧٠م. من أهم

٩-محمد الغزالي[١].

١٠-محمد توفيق صدقي[٢].

١١ -محمد عبده[٣].

١٢-محمود أبو رية[٤].

١٣- حسن حنفي[٥].

١٤-جمال البنا[٦].

١٥-محمد آركون[٧].

١٦- نصر حامد أبو زيد[٨].

١٧- محمد عابد الجابري[٩].

كتبه:" من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده ١٩٤٧م، دراسات في الأدب الإسلامي"، وله العديد من البحوث منها: "القافة العربية بين الثقافات العالمية الكبرى، ووظيفة الشعر عند شوقي". (ت:١٩٨٣م). انظر: محمد خلف الله أحمد/https://ar.wikipedia.org/wiki

(١) محمد الغزالي: عالم ومفكر مصري، أحد دعاة الفكر الإسلامي في العصر الحديث، عُرف عنه تجديده في الفكر الإسلامي، ومن المناهضين للتشدد والغلو في الدين. تأثر بمرشد الإخوان المسلمين حسن البنا وانضم للجماعة، في شبابه ثم انفصل عنها بعد عام ١٩٥٢م لخلافه مع حسن الهضيبي مرشد الجماعة في ذلك الوقت. حصل على جائزة الملك فيصل للعلوم الإسلامية عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، له العديد من المؤلفات منها: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، فقه السيرة، كيف تفهم الإسلام. انظر: https://www.kutubpdfcafe.info/author/37-AE- 9.html

(٢) هو الدكتور/ محمد توفيق صدقي طبيب وباحث ومفكر مصرى عمل بمصلحة السجون بالقاهرة، كتب مقالات في مجلة المنار فأصبح من كبار الكتاب المصرين فى عصره، توفى سنة ١٩٢٠م. مجلة المنار • الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة shamela.ws/browse.php/book-6947/page-1798 :

(٣) محمد عبده: ولد ١٢٦٥هـ، درس بالأزهر، وتأثر بخاله الشيخ درويش الذي حبب إليه العلم. التقى جمال الدين الأفغاني سنة ١٢٨٧هـ، وتلقى عنه بعض العلوم الرياضية والفلسفية والكلامية. كاتب صحفي وسياسي، ويعتبر من أبرز المؤسسين للمدرسة العقلية في الأزمنة المتأخرة، وقد أدَّاه منهجه العقلي إلى عدم الأخذ بأحاديث الآحاد، وإلى تأويل ما جاء من المغيبات في أحاديث الرسول (ﷺ)، وإلى الطعن في بعض أحاديث البخاري ومسلم. انظر: السنة النبوية: عبد الموجود محمد، ص٢١٠.

(٤) محمود أبو رية: ولد في كفر المندرة، محافظة الدهقلية سنة ١٨٨٩م، أحد أركان المدرسة الاصلاحية التجديدية، له كتاب: أضواء على السنة المحمدية، اشتهر بنقده للسنة القولية، والسخرية من الصحابي الجليل أبي هريرة (ﷺ)، وأنكر حديث الذبابة. (ت:١٩٧٠م). https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

(٥) حسن حنفي؛ مفكر وأكاديمي مصري ولد سنة ١٩٣٥، يعتبر أحد أبرز منظّري تيار اليسار الإسلامي، وتيار علم الاستغراب، وأحد المفكرين العرب المعاصرين من أصحاب المشروعات الفكرية العربية. https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

(٦) جمال البنا: ولد في المحمودية ١٩٢٠م، وتوفي في القاهرة ٢٠١٣م، وهو الشقيق الأصغر لحسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين؛ إلا أنه يختلف مع فكر الجماعة، سياسي وعالم عقيدة، ونقابي. له مؤلفات عديدة منها: "ثلاث عقبات في الطريق إلى المجد". انظر: http://www.islamiccall.org

(٧) محمد أركون: ولد ١٩٢٨م في تاوريرت ميمون الأمازيقية بالجزائر، التحق بجامعة الجزائر، ثم انتقل إلى جامعة السوربون الفرنسية ونال منها شهادة الدكتوراة في الفلسفة سنة ١٩٦٩م. يمتاز أركون بمحاولته إزاحة الفاصل في فهم الحضارات، واهتم بنقد العقل الإسلامي بشكل عام. ألَّف العديد من الكتب ومن أهمها: كتاب الفكر العربي، واستحالة التأصيل. (ت: ٢٠١٠م) بالمغرب. انظر http://www.biblioarabe.com/2017/06/pdf_36.html

(٨) نصر حامد أبو زيد باحث وأكاديمي مصري متخصص في الدراسات الإسلامية. ولد في إحدى قرى طنطا سنة ١٩٤٣، حصل على الدكتوراة من جامعة القاهرة ١٩٧٩م. اتهم نصر حامد أبو زيد بالكفر وحكمت عليه المحمكة بضرورة انفصاله عن زوجته بتعلة أنه مرتد، فغادر مصر واستقر بهولندا.انظر: شبكة الدرر الشامية، القسم العلمي: http://eldorar.net/science/article/13562

(٩) محمد عابد الجابري: ولد في المغرب ١٩٣٦م، حصل على دكتوراة الدولة في الفلسفة عام ١٩٧٠م من كلية الآداب بالرباط. له العديد من الكتب المنشورة منها: أضواء على مشكلة التعليم بالمغرب، ١٩٧٣، مدخل إلى فلسفة العلوم، ١٩٧٦م، ومسألة الهوية العروبة والإسلام،١٩٩٦م.

١٨- مصطفى محمود [١].

الفصل الأول: الشبهات المتعلقة بالسنة النبوية

المبحث الأول: بعض شبهات العقلانيين المحدَثين حول السُنَّة والرد عليها

المطلب الأول: رد الأحاديث بدعوى عدم حجية أخبار الآحاد، التي تمثل أكثر الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم

قال محمود أبو رية: "الأخبار التي جاءت من طريق الآحاد وحملتها كتب الحديث، فإنها لا تعطي اليقين وإنما تعطي الظن، والظن لا يغني من الحق شيئا، وللمسلم أن يأخذ بها ويصدقها إذا اطمأن قلبه بها، وله أن يدعها إذا حاك في صدره شيء منها، وهذا أمر معروف عند النظار من علماء الكلام والأصول والفقه، ولم يعرض فيه إلا (زوامل الأسفار) من الحشوية الذين لا يقام لهم وزن"[٢].

قال الشيخ محمد عبده: "وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى، من أن الشيطان لم يلمسهما، وحديث إسلام شيطان النبي صلى الله عليه وسلم، وإزالة حظ الشيطان من قلبه، فهو من الأخبار الظنية، لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب، والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن، لقوله تعالى: ﴿...وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ٢٨﴾ {النجم:٢٨}، كنا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا"[٣].

وأكد هذا المنهج السيد محمد رشيد رضا بقوله: "أصول العقائد وقضايا الإيمان التي يكون بها المرء مؤمناً.. لا يتوقف شيء منها على أحاديث الآحاد"[٤].

وهناك كثير من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ردها العقلانيون وطعنوا فيها بحجة أنها أحادي آحاد، مفادها الظن، فلا تبنى على مثلها العقائد الثابتة منها: حديث نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، أحاديث الدجال والجسَّاسة، حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث المعراج، حديث وقوع الذباب في الإناء، حديث إن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة، حديث موسى عليه السلام وملك الموت، وحديث إسلام شيطان النبي، وحديث عدم مس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه عليهما السلام[٥]. (10)

وهذا وإن شيخ المدرسة الإصلاحية "محمد عبده" كان قليل البضاعة من الحديث، وكان يرى في الاعتماد على المنطق والبرهان العقليين خير سلاح للدفاع عن الإسلام، ومن هذين العاملين، وقعت له آراء في السنة

---

(١) المراجعات: الشريم، (ص: ١٢)

(٢) أضواء على السنة النبوية، (ص: ١٩٩).

(٣) تفسير المنار ٣٩٢/٣.

(٤) مجلة المنار، مجلد ١٩، ص: ٢٩.

(٥) د. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص: ١٦٧.

ورواتها، وفي العمل بالحديث والاعتداد به، ما صح أن يتخذه "تلاميذه" ومنهم أبو رية تكأة يتكئ عليها، ليخرج على المسلمين بمثل الآراء الشاذة التي خرج بها. "وخبر الآحاد عند الجمهور حجة يجب العمل بها، وإن أفادت الظن"(١).

الرد على هذه الشبهة:

درج أهل الاختصاص في كتبهم على تقسيم الأخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلى: أخبار متواترة، وأخبار آحاد، وأن الأخبار المتواترة يقطع بثبوت نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن أخبار الآحاد يظن ثبوت نسبتها إليه، ولكن تلقت الأمة أكثرها بالقبول، وتم العمل بمقتضاها في كثير من الأحكام الشرعية العقائدية والعملية، والقول بطرحها وعدم العمل بها، تفريغ للتشريع الإسلامي من محتواه، لاعتماد أكثره على أخبار الآحاد، وتقسيم السنة إلى أخبار متواترة وأخبار آحاد، فيه تفصيل لأهل الاختصاص من المحدثين، ولهم في مصنفاتهم محامل حسنة وتخريجات مرضية، إلا أن أصحاب المدرسة العقلانية تبعوا في نهجهم نهج أسلافهم من أهل الاعتزال، في قصدهم من هذا التقسيم، بطرح أحاديث الأحاديث، بحسبانها في نظرهم تفيد الظن، ولذا لما يصلح الاحتجاج بها في العقائد، لأنها لا تتفق مع منهجهم العقلي، وقد قال ابن حزم الظاهري: "إن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم، يجري على ذلك أهل كل فرقة في عملها، كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية، حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ، فخالفوا الإجماع في ذلك"(٢).

والأحاديث التي أنكرها هؤلاء أحاديث صحيحة وردت في البخاري ومسلم، فحديث شق صدره صلى الله عليه وسلم وإزالة حظ الشيطان منه، أخرجه مسلم(٣)،"، وحديث مس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه رواه البخاري(٤)، وحديث إسلام شيطان النبي، أخرجه مسلم كذلك(٥). وقد أثبت الشافعي –رحمه الله تعالى– في الرسالة تحت عنوان: (الحجة في تثبيت خبر الواحد) ببيان قوي وأدلة ناهضة من الكتاب والسنة وعمل الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين وفقهاء المسلمين، وجوب العمل بخبر الواحد والأخذ به(٦).

ولإيضاح هذا الأمر بشيء من التفصيل؛ فإن "خبر الواحد في اللغة: ما يرويه شخص واحد. وفي الاصطلاح: ما لم يجمع شروط التواتر". فليس المقصود بخبر الواحد هو ما يبدو من ظاهر اللفظ بحكم دلالة اللغة؛

---

(١) د. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص: ١٦٧.

(٢) ابن حزم: الأحكام ١٠٨/١.

(٣) كتاب الإيمان ١٤٧/١، رقم الحديث: ١٦٢.

(٤) صحيح البخاري، ١٦٥٥/٤، حديث رقم: ٤٢٧٤.

(٥) صحيح مسلم، ٢١٦٨/٤، حديث رقم: ٢٨١٥.

(٦) الإمام الشافعي: الرسالة ص: ٤١.

لأن الإطلاق إطلاق اصطلاحي وليس إطلاقا لغويا. فليس المراد بخبر الواحد ما يرويه شخص واحد فقط، وإنما المراد به ما ليس بمتواتر، وهو الآحاد بأقسامه الثلاثة، لأن الاستعمال استعمال اصطلاحي".[١]

وأحاديث الآحاد فيها: "أ- المقبول: وهو ما يجب العمل به عند الجمهور.

ب- وفيها المردود: وهو الذي لم يَرْجَعْ صِدْقُ المخْبِر به؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها، دون الأول، وهو المتواتر، فكله مقبول، لإفادته القطع بصدق مخبره، بخلاف غيره من أخبار الآحاد[٢].

فخبر الآحاد على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يوجد فيها أصل صفة القبول، ويغلب على الظن صدق الخبر، لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به؛ لكننا متعبدون بالعمل بأغلب الظن؛ فلم يكلف العباد بالقطع واليقين في كل شيء؛ ولهذا قامت معظم أدلة الشرع على مجرد الثبوت، دون الثبوت القطعي، فالقطع واليقين شيء زائد على الصحة.

الثاني: أن يوجد فيها أصل صفة الرد، ويغلب على الظن صفة كذب الخبر؛ لثبوت كذب ناقله فيطرح.

الثالث: ألا يوجد فيه صفة القبول أو صفة الرد. ومن حكمة الله أنه ليس من شيء مما يحتاجه المرء في دينه لا يثبت الثبوت الذي تقوم به الحجة، أي: أن جميع الأدلة الشرعية ثابتة الثبوت الذي تقوم به الحجة – باختلاف درجات الثبوت – أما ما لم يعرف صدقه من كذبه من الأمور فهذا ليس من شيء مما يُحتاج إليه في الدين"[٣]

قال ابن تيمية: "والعلم إما نقل مُصَدَّق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوى ذلك فإما مزيف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرجٌ ولا منقود"[٤].

ومعنى كلام ابن تيمية: أن الكلام المنقول بصرف النظر عن مصدره فمنه ما تتضح صحته من ضعفه، ومنه ما لا نعرفه ولا نجزم بصدقه، والحديث عنه زيادة لا فائدة مرجوة منه.

"وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته؛ فإن الله تعالى نصب على الحقِّ فيه دليلًا. فمثال ما لا يفيد، ولا دليل على الصحيح منه، اختلافهم: في لون كلب أصحاب الكهف، وفي البعض الذي ضُرب به قتيل موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح، وما كان خشبها؟، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك. فهذه الأمور طريق العلم بها النقل. فما كان من هذا منقولا نقلا صحيحا عن النبي (ﷺ)، كاسم صاحب موسى أنه الخضر، فهذا معلوم وما لم يكن كذلك... فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة..." [٥].

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر، ص٥٥

(٢) ابن حجر، نزهة النظر، ص٥٥.

(٣) ابن حجر، نزهة النظر، ص٥٥-٥٦.

(٤) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، في مقدمتها.

(٥) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص٥٥-٥٧.

المطلب الثاني: كثير من الأحاديث إنما هي من الإسرائيليات أو المسيحيات

يرى أصحاب المدرسة العقلانية الحديثة، أن أكثر الأحاديث بها من فكر الذين دخلوا الإسلام الشيء الكثير، فقد كان لمن اعتنقوا الإسلام فكرا غير إسلامي، تأثر بمعتقد الدين الذي كانوا عليه، ولذا جاءت أكثر الأحاديث معبرة عن ذلك، خاصة وأن مضمونها يعرض القرآن الكريم وغيره.

يقول محمود أبو رية: "إذا كانت الإسرائيليات قد لوثت الدين الإسلامي بمفترياتها، فإن المسيحيات كان لها كذلك نصيب مما أصاب هذا الدين، وأول من تولى كبر هذه المسيحيات هو: تميم بن أوس الداري، يقصد بذلك حديث الجسَّاسة الطويل، وقال عن حديث موسى وملك الموت: إن رائحة الإسرائيلية لتفوح من هذا الحديث"(١).

وبرر الشيخ محمد عبده إنكاره لحديث: سحر النبي صلى الله عليه وسلم، أن من علامات الحديث الموضوع، مخالفته للقطعي من القرآن وغيره، وهذا الحديث من هذا القبيل(٢).

وعلل إسماعيل بن منصور رده للأحاديث، بأنها تشتمل على إسرائيليات، وهي أحاديث امتزجت بروايات أهل الكتاب من اليهود والنصارى بعد إسلامهم، حيث إن الذين أسلموا منهم جاءوا إلى الإسلام ومعهم بعض أفكارهم وبعض قصصهم التي حفظوها قبل ذلك، فجاءت رواياتهم للحديث بعد إسلامهم مختلطة بذلك(٣).

الرد على هذه الشبهة:

ليس في أحاديث رسول الله (ﷺ)، المقطوع بثبوتها إليه، أو المظنون ثبوتها إليه، شيء من الإسرائيليات أو غيرها، لأنه وحي بالمعنى عن الله تعالى، وقد نفى الله سبحانه عما ينطق به رسوله صلى الله عليه وسلم أن يكون عن هوى نفسه، فضلا عن أن يكون عن هوى غيره، فقال سبحانه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم:٣-٤]، وصيغة القصر في الآية يبعد معها أن يكون ما ينطق به الرسول (ﷺ) متعلقا بالتشريع، قد دخل فيه من ألسنة الذين دخلوا في الإسلام شيء، سواء كانوا عربا أم عجما، ومن يتتبع الأحاديث المروية عن رسول الله (ﷺ)لا يجد في متنها شيئا مما موهوا به، من أفكار أو قصص أو روايات من أسلم من اليهود والنصارى، فضلا عن أن روايات من دخل الإسلام من هؤلاء معلومة، ولا يكاد يوجد بها شيء مما يدعيه أصحاب المدرسة العقلانية، للتذرع به إلى إلغاء الأخذ بالسنة أو الاحتجاج بها.

(١) دفاع عن السنة ص: ٨٢، السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم ص: ١٦٢.

(٢) تفسير المنار ٥٩/٩.

(٣) تبصير الأمة ص: ٦٢١.

المطلب الثالث: عدم مسايرة الأحاديث للعلم الحديث

أنكر أتباع المدرسة العقلانية الحديثة الأحاديث، بحسبانها لا تواكب التطور العلمي وفق معطيات العصر، ومما دعاهم إلى ذلك انبهارهم بالحياة الغربية المعاصرة، التي تجري وفق قوانين النسبية والتجريبية، فجعلوا مما توصل إليه الغربيون مسلمات، وما جاءت به السنة النبوية مما لا يجري وفق هذه القوانين، مما لا يمكن قبوله أو القول به، في عصر التقدم التقني، والطفرة الهائلة في مجال العلوم النظرية، فتوهموا أن ثمة تعارض بين السنة النبوية وبين معطيات العلم الحديث، فأنكروا السنة جهلا منهم بفهم نصوصها ومراميها، ومما تعللوا به لمسلكهم هذا: بعض الأحاديث التي لم يسعفهم فهمهم لإدراك معناها ومغزاها، التي منها: حديث: "إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه، فإن في إحدى جناحية داء، وفي الآخر شفاء"(١).

يقول محمود أبو رية: "وماذا يضرنا إذا أثبت العلم ما يخالف حديثا من الأحاديث التي جاءت من طريق الآحاد، وبخاصة إذا كان هذا الحديث في أمر من أمور الدنيا،... وهل أوجب علينا الدين أن نأخذ بكل حديث حملته كتب السنة أخذ تسليم وإذعان، وفرض علينا أن نصدقها ونعتقد بها اعتقادا جازما،... على أننا إذا سلمنا كما قلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نطق بهذا الحديث، ثم أثبت العلم ضرر الذباب، فليس علينا من بأس في الرجوع عنه، وعدم الأخذ به، لأنه أمر من أمور الدنيا"(٢).

الرد على هذه الشبهة:

إنّ تشكيك العقلانيين في صحة حديث الذبابة، يدل على عدم تعمقهم في البحث عن صحته، فهذا الحديث ثبت بأسانيد صحيحة عن ثلاثة من الصحابة رضوان الله عليهم، وهم أبو هريرة، وأبو سعيد، وأنس، ولا مجال للتشكيك فيه. وأورده الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، بل قال فيه كلاما جميلا يقرع حجج العقلانيين ويفنِّد افتراءاتهم، قال الألباني: "إن كثيرا من الناس يتوهمون أن هذا الحديث يخالف ما يقرره الأطباء، وهو أن الذباب يحمل بأطرافه الجراثيم، فإذا وقع في الطعام أو في الشراب؛ علقت به تلك الجراثيم. والحقيقة أن الحديث لا يخالف الأطباء في ذلك، بل هو يؤيدهم، إذ يخبر أن في أحد جناحيه داءً؛ ولكنه يزيد عليهم فيقول: ((وفي الآخر شفاء))، فهذا مما لم يحيطوا بعلمه، فوجب عليهم الإيمان به إن كانوا مسلمين وإلا؛ فالتوقف إذا كان من غيرهم إن كانوا عقلاء علماء! ذلك لأن العلم الصحيح يشهد أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه. نقول ذلك على افتراض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة، وقد اختلفت آراء الأطباء حوله، وقرأتُ مقالاتٍ كثيرةً في مجلاتٍ مختلفةٍ؛ كلٌّ يؤيد ما ذهب إليه تأييدًا أو ردًّا.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب: إذا وقع الذباب في الإناء، حديث رقم: ٥٧٨٢.

(٢) أضواء على السنة النبوية، ص: ١٩٩- ٢٠١.

ونحن بصفتنا مؤمنين بصحة هذا الحديث، وأن النبي(ﷺ)، ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم:٣-٤]؛ لا يهمنا كثيرا ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب؛ لأن الحديث برهان قائم في نفسه، لا يحتاج إلى دعم خارجي"(١).

إن الذي ذكره هؤلاء العقلانيون يطفح بالبطلان، ذلك أن كثيرا مما أثبته العلم الحديث ورد في السنة النبوية قبل أكثر من أربعة عشر قرنا:

– فإن بيان أثر الجينات في نقل الصفات الوراثية، أثبتته السنة النبوية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، قبل أن يتوصل إليه العلم الحديث، الذي لم يقف على ذلك إلا في أواخر القرن الماضي، ومما يدل على هذا ما يلي:

١. روى أنس رضي الله عنه "أن أم سليم رضي الله عنها سألت النبي، عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل؟، فقال رسول الله (ﷺ): إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل، فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك وهل يكون هذا؟، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: نعم فمن أين يكون الشبه، إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه" (٢)،

٢. وروى أنس رضي الله عنه قال: "بلغ عبد الله بن سلام مقدم رسول الله(ﷺ) المدينة، فأتاه فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي: ما أول أشراط الساعة؟، وما أول طعام يأكله أهل الجنة ؟، ومن أي شيء ينزع الولد إلى أبيه؟، ومن أي شيء ينزع إلى أخواله؟، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خبرني بهن آنفا جبريل، فقال عبد الله: ذاك عدو اليهود من الملائكة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما أول أشراط الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب، وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد حوت، وأما الشبه في الولد فإن الرجل إذا غشي المرأة فسبقها ماؤه كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها كان الشبه لها، قال: أشهد أنك رسول الله" (٣).

٣. وروى عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها "أن أم سليم الأنصارية وهي أم أنس بن مالك قالت: يا رسول الله إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا رأت الماء في النوم ما يرى الرجل، أتغتسل أم لا؟، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: تغتسل، فقالت زوج النبي صلى الله عليه وسلم: فأقبلت عليها فقلت: أف لك وهل ترى ذلك المرأة ؟، فأقبل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم: وقال: تربت يمينك فمن أين يكون الشبه" (٤).

---

(١) الألباني، الأحاديث الصحيحة، ٩٧/١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٢٥٠/١.

(٣) أخرجه البخاري، في صحيح البخاري، كتاب: مناقب الأنصار، باب: مقدم النبي (ﷺ) وأصحابه المدينة (٤٦)، ص٩٦٧-٩٦٨، حديث رقم (٣٩٣٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الغسل، باب: إذا احتلمت المرأة، ٧٩/١، رقم:٢٨٢؛ ومسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، ٣١١/١؛ وصحيح ابن حبان ٤٤١/٣.

٤. روي أبو هريرة رضي الله عنه، قال: "جاء رجل من بني فزارة إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ولدت امرأتي غلاماً أسود –وهو حينئذ يعرض بنفيه– فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: فهل لك من إبل ؟، قال: نعم، قال: فما ألوانها، قال حمر، قال: هل فيها من أورق ؟، قال: إن فيها لَوُرْقَاً، قال: فأني أتاها ذلك؟، قال عسي أن يكون نزعه عرق، ولم يرخص له صلى الله عليه و سلم في الانتفاء منه"(١).

– إن بيان الموضع الذي يخرج منه دم الاستحاضة من رحم المرأة، بينته السنة المطهرة، قبل أن يكتشفه العلم الحديث بأربعة عشر قرنا أو يزيد، فقد روت عائشة رضي الله عنها، قالت: "جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي (ﷺ)، فقالت: يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة، فقال: لا إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي"(٢).

– وبيان سبب غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبعا، إحداهن بالتراب، نبهت علي السنة النبوية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات أولاهن بالتراب"(٣)، وقد توصلت البحوث المعملية إلى أن لعاب الكلب يحمل جراثيم ضارة بالآدميين، وأن للتراب الذي أرشد الحديث إلى الغسل به من لعاب الكلب، أثر في إضعاف هذه الجراثيم، وإيقاف نشاطها الضار.

المطلب الرابع: الاكتفاء بما جاء في القرآن وحده

من الشبه التي أثارها أصحاب المدرسة العقلانية، أن تشريع هذه الأمة قاصر على ما ورد في القرآن، بحسبانه المصدر الأول للتشريع، والذي لا يحتاج إلى أن يضاف معه شيء يبين أمر هذا التشريع، ومن أوائل الذي نادوا بذلك: محمد توفيق صدقي، الذي كتب في مجلة المنار تحت عنوان: "الإسلام هو القرآن وحده"، "وخلاصة القول في هذا الموضوع أننا يجب علينا الاقتصار على كتاب الله تعالى، مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرى "الكتاب والقياس"، أما السنة فما زاد منها على الكتاب، إن شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه"(٤).

ويقول إسماعيل منصور: "وهكذا تتضح عندنا هذه الحقيقة، التي تؤكد أن تشريع الأمة الإسلامية، هو ما جاءها في القرآن الكريم وحده، دون أن يكون معه شيء آخر بأي حال"(٥).

---

(١) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: إذا عرَّض بنفي الولد، ص١٣٥٢، حديث رقم:٥٣٠٥؛ وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: اللعان، ص٦٩٩، حديث رقم:١٥٠٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحيض، باب الإستحاضة، ٨٥/١، حديث رقم:٣٠٦؛ ومسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها، ١٦٢/١، حديث رقم:٣٣٤.

(٣) أخرجه الدارقطني والنسائي، وقال الدراقطني: حديث صحيح، وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير، وقال فيه: إسناده حسن، وقال الهيثمي: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح. (سنن الدارقطني ٦٥/١، سنن النسائي ٧٨/١، ابن حجر: تلخيص الحبير ٢٥/١، الهيثمي: مجمع الزوائد ٢٨٧/١).

(٤) مجلة المنار مجلد٩ ص٥١٧.

(٥) تبصير الأمة ص:١٦.

الرد على هذه الشبهة: ومما رد به على هذه الشبهة: – قول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله : "وقصارى القول أن إنكار حجية السنة، والادعاء بأن الإسلام هو القرآن وحده، لا يقول به مسلم يعرف دين الله وأحكام شريعته تمام المعرفة، وهو يصادم الواقع، فإن أحكام الشريعة إنما ثبت أكثرها بالسنة، وما في القرآن من أحكام إنما هي مجملة وقواعد كلية في الغالب، وإلا فأين نجد في القرآن أن الصلوات خمسة، وأين نجد ركعات الصلاة، ومقادير الزكاة، وتفاصيل شعائر الحج وسائر أحكام المعاملات والعبادات؟![١]".

– وقال ابن حزم رحمه الله: "ولو أن امرؤاً قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأمة، وكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة ممن اجتمعت الأمة على كفرهم"[٢].

وقد استدل بعضهم بحديث: "إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فخذوه، وما خالف فاتركوه"[٣]، وهو حديث موضوع مختلق كما بين علماء الحديث، وضعه الزنادقة بغرض إهمال الأحاديث، وقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله، فوجدناه مخالفاً له، لأنا وجدنا في كتاب الله: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ ﴿٧﴾ ﴾ {الحشر:٧}، وقد أجمعت الأمة، على أن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن أبداً، لأنه بيان للقرآن، وهو وحي من عند الله فلا يمكن أن يخالف القرآن وإلا فسد الدين بالمعارضة[٤]، قال الشافعي رحمه الله: "إن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة، عامة وخاصة"[٥].

وقد أخبر رسول الله (ﷺ) بأن السنة وحي كالقرآن، وأن طائفة ستنكرها، وحذر من ذلك، فقد روى أبي رافع رضي الله عنه مولى رسول الله (ﷺ) أنه قال: "لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ أَمْرٌ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ"، وروى الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ رضي الله عنه قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، لا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ"، بما يقطع معه بأن مسلك منكري السنة النبوية، اكتفاء بالقرآن الكريم، مسلك منكر عليه، وأنه لا يقره الشرع.

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، دار الوراق، ص: ١٨٨-١٨٩.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم، ٢/٧٩- ٨٠.

(٣) قال يحيى بن معين: حديث باطل وضعه الزنادقة، وقال ابن عبد البر: هذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه. (جامع بيان العلم ٢/١١٩١، عارضة الأحوذي ٥/٣٣٢).

(٤) السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام: د. محمد لقمان السلفي، ص: ٨٠.

(٥) الرسالة: الإمام الشافعي، ص: ٢٢٨.

ومن المعلوم أن معارضة السنة بالقرآن مذهب رديء تبناه أهل البدع والضلالة من المعتزلة ومن سار على منوالهم، وأما السلف رحمهم الله، فكانوا منزهين عنه، وقد رد العلماء قديماً على من عارض السنة بالقرآن، وبينوا فساد منهجه وضلاله.

المطلب الخامس: آراء بعض العلماء في إنكار الاحتجاج بالحديث لأنه لا يحتج به في قواعد النحو والصرف

يقول إسماعيل بن منصور: "فقد تحرج الأئمة الأوائل من علماء اللغة من الاستشهاد اللغوي بما ورد في نصوص السنة، خوفا من عدم صحة النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان هذا هو منهج الرعيل الأول من اللغويين، وهو مسلك قام على الاحتياط والتدقيق،.. ومن حجتهم مجيء الرواية بألفاظ مختلفة لرواة مختلفين، وهذا يعني أن الرواة هم الذين صاغوا الأحاديث بعد استقرار معانيها عندهم بعد عهد النبوة بفترة من الزمن"(١).

الرد على هذه الشبهة: إن صح هذا الادعاء، فإن عدم استشهاد البعض بنصوصها لا يقدح في ثبوتها، فإن هذا الثبوت لا يتوقف على الاستشهاد بنصوصها، وإن الاستشهاد بها لا يثبتها فلا يكون عدم الاستشهاد بها ناف لهذا الثبوت، كما أن أهل اللغة ليسوا من أهل الذكر في القول بثبوت السنة من عدمه، بل إن ذكر مرده إلى المشتغلين بالسنة، وهذه الدعوى لا تنفي أن كثيرا من نصوص السنة استشهد بها الأولون والآخرون، من أئمة اللغة في كتبهم، والأمثلة على هذا كثيرة.

المطلب السادس: التشكيك في صحة الحديث بالوضع والاختلاط(٢)

يعتبر الدكتور مصطفى محمود من أبرز المتأثرين بالمدرسة العقلية، فقد أنكر أحاديث الشفاعات ووصفها بالموضوعة بعد إيراده آيات نفي الشفاعة، قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٤﴾ {السجدة:٤}، قال مصطفى محمود: فأضاف —الله— في هذه الآية حرف (من) وهو نفي قطعي لأي نوع من ولي أو شفيع (٣).

وقال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ۝٤٨﴾ {المدثر:٤٨}، حتى قال: "مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة، ولا أساس لها من الصحة، ولا يمكن أن تكون صدرت عن النبي (ﷺ)".

وقال أيضاً: "أن كل ما ذُكر عن إخراج الرسول (ﷺ) بشفاعته للبعض من النار وإدخالهم الجنة، مشكوك في صحته"(٤).

---

(١) تبصير الأمة ص: ١٠٤.

(٢) موقف المدرسة العقلية: الأمين الصادق الأمين (٢٨٧/٢).

(٣) المراجعات: الشريم (ص: ٥١).

(٤) المراجعات: الشريم (ص: ٥٧-٥٨).

في الرد على هذه الشبهة:

قال فضيلة الشيخ الدكتور سعود الشريم – حفظه الله – [١]: (هذا من إجحافات الدكتور – هداه الله – كيف يملك هذه الجرأة في رد أحاديث مروية في الصحيحين وغيرهما، وكيف يجزم جزماً قاطعاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن تكون صدرت منه قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾﴾ (مريم: ٧٨).

وحاصل الأمر: أن الدكتور وصف ما في الصحيحين من أحاديث الشفاعة بأنها موضوعة، ولا يُعرف أن هناك ممن يُعتمد قوله وصف شيئاً من أحاديث الصحيحين بالوضع، غير ابن حزم – عفا الله عنه – حكم على حديث مسلم خاصة بالوضع، وقد ردَّه بعض الحفاظ في جزء مفرد.

وقد نقل السخاوي أيضاً عن جماعة من أهل العلم: إجماع أهل صنعة الحديث على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها[٢].

ثم إن الدكتور مصطفى ليس من أهل الحديث ولا من أهل التخصص الشرعي، فكيف يخوض فيما لا يعلم ويطلق العبارات هكذا جزافاً!!.

مثال آخر:

قال سيد أمير علي: (ولو أن الأئمة كانوا أحراراً في استعمال رأيهم ونبذوا بشجاعة خمسمائة ألف حديث من الأحاديث، واستبقوا منها ثمانية آلاف، إذا لجعلنا لأنفسنا مثل هذه الحرية، ولماذا يظن إنسان أن الإسلام صار مسبوكاً في قالب لا يتغير بعد الإجماع على الكتب الستة) [٣].

وقال الشيخ محمد حسين الذهبي – رحمه الله –: حيث قال عن المدرسة العقلية الحديثة: "إنها أعطت لعقلها حرية واسعة فتأولت بعض الحقائق الشرعية.. وطعنت في بعض الأحاديث تارةً بالضعف، وتارةً بالوضع، مع أنها أحاديث صحيحة رواها البخاري ومسلم، وهما أصح الكتب بعد كتاب الله" [٤]، وقال في موضع آخر: "والأستاذ الإمام – يقصد محمد عبده – ومن على طريقته لا يفرقون بين رواية البخاري وغيره، ولا مانع عندهم من عدم صحة ما يرويه البخاري، كما إنه لو صح في نظرهم فهو لا يعدوا أن يكون خبر آحاد لا يثبت به الظن، وهذا في نظرنا هدم للجانب الأكبر من السُنَّة" [٥].

---

(١) المراجعات: الشريم (ص ٥٧) وما بعدها.

(٢) فتح المغيث: السخاوي (٥١/١).

(٣) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٢٨٨/٢).

(٤) التفسير والمفسرون: الذهبي (٣٨٢/٢).

(٥) المرجع السابق (٣٩٨/٢-٣٩٩).

المطلب السابع: تعلقهم بأحاديث النهي عن كتابة الحديث وتعلقهم بتأخر كتابته

زعم هؤلاء العقلانيون جرياً وراء ترهات المستشرقين، – ومنهم محمد رشيد رضا– أن الحديث لم يكتب في عهد الرسول (ﷺ)، مما يدعو على التلاعب والفساد، ما قد حصل، ولذا طرأ على السنة من التبديل والزيادة، كما طرأ على أهل الكتاب، لعدم كتابتها في عهده (ﷺ)، وعدم حصر الصحابة لها في كتاب معين، وعدم تبليغها للناس بالتواتر وعدم حفظهم لها جيداً في صدورهم [١]، ومن أقوالهم: (جاءت أحاديث صحيحة تنهى عن كتابة الأحاديث، وهي أصح من أحاديث الأمر بالكتابة) [٢].

الرد على هذا القول [٣]:

– قال الشيخ محمد أبو زهو – ردًا على ما قاله محمد رشيد رضا–: "فهذه الدعوى من الشيخ — يقصد محمد رشيد رضا — عفا الله عنه، لا أساس لها، بل تخالف نصوص القرآن الكريم، وتتعارض مع ما تواتر من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم الأمين، ولا تتفق وما أجمع عليه المسلمون في كافة الأزمان من عهد النبي إلى اليوم.. وقال: "الحق أن الصحابة فهموا أن السنة دين عام دائم كالقرآن، وكان هذا أمراً بدهياً عندهم لا يحتاج إلى استدلال، بل هو ضرورة من ضرورات الدين وبدهي عند عامة المسلمين في جميع الأزمان حتى اليوم [٤].

بل الروايات بالأسانيد الثابتة التي تدل على كتابة الحديث في عصره صلى الله عليه وسلم تبلغ درجة التواتر، فقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض صحبه بالكتابة، وأمر بعضهم بها، من ذلك:

- ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رجلاً من أهل اليمن قال: أكتب لي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: اكتبوا لأبي فلان" [٥].
- وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدٌ أكثر حديثاً مني، إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[٦].

والنصوص في هذا المعنى كثيرة، ولكنها تفيد الإذن بالكتابة. ولا يعكر على هذه الأحاديث التي تدل على جواز الكتابة، ما رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله (ﷺ) قال: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه) [٧].

---

(١) مجلة المنار، مجلد ٩، ص:٥١٥، ٩١١.

(٢) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٢/٢٩٤).

(٣) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٢/١٠٩-١١٤) وانظر دراسات في الحديث النبوي: الأعظمي (١/٣٦)، والسنة: السباعي (ص:١٥٨)، الدفاع عن السنة: أبو شهبه (ص:١٩-٢٠٩)، وجهود المحدثين: الجوابي (ص: ٤٤٤).

(٤) محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص: ٢٣٧، ٢٤٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ١/٤٠، حديث رقم:١١٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ١/٤١، حديث رقم:١١٣.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه (١٨/٣٣٩/ رقم ٣٠٠٤)، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبيت في الحديث وحكم كتابة العلم، ص١٣٦٦، حديث رقم ٣٠٠٤.

وقد أجاب العلماء عن حديث أبي سعيد رضي الله عنه هذا بأجوبة، منها:

١. أنه منسوخ بأحاديث جواز الكتابة، ذكر ذلك ابن قتيبة [١] وغيره.

٢. إن النهي كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به.

٣. إن النهي خاص بوقت نزول القرآن، خشية التباسه، والإذن في غير ذلك.

٤. إن النهي خاص بمن خُشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك.

٥. وقال الحافظ ابن حجر: (الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان، ممن يتعين عليه تبليغ العلم) [٢].

من هنا قام جملة من الصحابة بكتابة ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم كتب ذلك في صحف، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص[٣]، وصحيفة جابر بن عبد الله، والصحيفة التي أشار إليها علي رضي الله عنه فيما رواه عنه أبو جحيفة رضي الله عنه قال :سألت عليًا رضي الله عنه: هل عندكم شيء ليس في القرآن ؟ فقال: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة ؟، قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر"[٤]، والصحيفة المشتملة على أحكام الصدقة، والتي كانت عند آل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، روى يونس عن ابن شهاب الزهري، قال: "هذه نسخة كتاب رسول الله (ﷺ)، التي كتب الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، قال ابن شهاب: أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر، فوعيتها على وجهها، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز"[٥]، وغير ذلك.

ولقد ذكر الدكتور الخطيب جملة كبيرة مما كتبه الصحابة رضي الله عنهم في صدر الإسلام، ومما كتبه التابعون -رحمهم الله – كصحيفة همام ابن منبه، حتى كثرت الكتب بينهم وتفشت [٦].

ثم انتقلت كتابة الأحاديث إلى مرحلة أخرى، وهي تدوين الحديث تدويناً رسمياً ليكون مرجعاً يعتمد عليه، وكان ذلك على رأس المائة بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، كما أورد ذلك الإمام البخاري، فإنه قال: (وكتب

(١) تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة (ص:١٩٣).

(٢) فتح الباري: ابن حجر (٢٧٢/١).

(٣) انظر: البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ٤١/١، حديث رقم١١٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٥٣/١، كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم الحديث: ٣٤٦١.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك ٥٥١/١.

(٦) السنة قبل التدوين: الخطيب (ص: ٣٠٩-٣٣٧).

عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: " انظر ما كان من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء..... ") [١].

وأول من استجاب إليه ابن شهاب الزهري – رحمه الله – ثم كثُر التدوين والتصنيف، وهذا لا ينفي ما كتبه الصحابة وقيده التابعون من قبل، بل يتضح لنا أن الحديث حفظ منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الصدور، وكُتب بعضه في الصحف، ثم دون تدويناً عاماً، فما يدعيه هؤلاء ليس له مثقال ذرة من الصحة بل هو ضلال وبهتان [٢].

وكل هذا وغيره يدحض هذه الفرية التي افتراها منكرو السنة من العقلانيين، وتثبت أن السنة حفظت حفظا لا يتطرق إليه التلاعب والفساد.

المبحث الثاني: رد الحديث لأسباب مختلفة لدى العقلايين

المطلب الأول: ردهم للحديث لروايته بالمعنى[٣]

من أقوال أصحاب المدرسة العقلية في رد الأحاديث النبوية: ما قاله محمد رشيد رضا: (ولا شك في أن أكثر الأحاديث قد رُوي بالمعنى كما هو معلوم، واتفق عليه العلماء، ويدل عليه اختلاف رواة الصحاح في ألفاظ الحديث الواحد، حتى المختصر منها، وما دخل على بعض الأحاديث من المدرجات.. فعلى هذا كان يروي كل واحد ما فهمه، وربما وقع في فهمه الخطأ، لأن هذه أمور غيبية)[٤].

وقال محمود أبو رية – بعد أن ذكر أنه بذل جهداً كبيراً في الدراسة في المصادر الصحيحة –: (حتى انتهيت إلى حقائق عجيبة، ونتائج خطيرة، ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما أسموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً – حديث – قد جاء على حقيقة لفظه، ومحكم تركيبه، كما نطق الرسول به، ووجت أن الصحيح على اصطلاحهم، إن هو إلا معانٍ مما فهمه بعض الرواة) [٥]

الجواب عن هذه الشبهة:

ولكي يُجاب على هذه الشبهة، لا بد من عرض موجز لأقوال أهل العلم في حكم الرواية بالمعنى. فقد ذهب كثير من السلف إلى عدم جواز الرواية بالمعنى، ونصوا على وجوب تأدية الحديث بلفظه. قال ابن الصلاح: (إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه، فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلاَّ على اللفظ الذي

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقيض العلم، ٣٨/١.

(٢) موقف المدرسة العقلية: الأمين (١١٤/٢-١١٧) باختصار.

(٣) اتجاهات التفسير: الرومي (٧٤٥/٢)، وانظر دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ٥٢- ٦٢)، موقف المدرسة العقلية: الأمين (٣٠٣/٢).

(٤) اتجاهات التفسير: الرومي (٧٤٥/٢) نقلاً من تفسير المنار، كلام محمد رشيد رضا (٤٢٢/٩).

(٥) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية، (ص:٧).

سمعه من غير تغيير، فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فجوزه أكثرهم، ولم يجوزه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء والأصوليين والشافعيين وغيرهم، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأجازه في غيره، والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ بالذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأوليين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحـداً في أمر واحدٍ بألفاظ مختلفــة، وما ذلك إلاَّ لأن مِعولهم كان على المعنى دون اللفظ) [١].

ورواية الحديث بالمعنى، بالشروط السابقة هو الذي عليه جمهور الناس سلفاً وخلفاً، وعليه العمل [٢]. والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها على أنها رخصة تقدر بقدرها، لا أنها أصل يتبع ويُلتزم في الرواية [٣]. ومع ذلك فإن الرواية بالمعنى إنما تكون في الكلمة والكلمتين والثلاث من الحديث، وقلَّ أن تقع في جميعه [٤].

كما لا تجوز في الكتب المدونة، والصحف المكتوبة، لأن الترخيص في ذلك يوقع في الحرج في ضبط الألفاظ، وذلك لا وجود له فيما اشتملت عليه المصنفات[٥].

فدعوى أن الأحاديث كلها رويت بالمعنى، دعوى لا أساس لها من الصحة، بل كثير من الأحاديث ورد بلفظه، واتفقت فيه الروايات، والمتذوق للكثير منها، لا يشك في أنها صدرت من كلام أفصح العرب صلى الله عليه وسلم، وأنها لم تخرج إلاَّ من مشكاة النبوة، ولذا أدرك ذلك أئمة اللغة والبيان، فألفوا كتباً في البلاغة النبوية[٦].

المطلب الثاني: ردهم الحديث بدعوى مخالفته للقرآن[٧]

ادعى أصحاب المدرسة العقلية أن في السنة ما هو مخالف للقرآن، ولذا فإن المعول عليه في الدين هو القرآن، فما وافقه من السنة أخذ به وإلا طرح.

قال توفيق صدقي: "وخلاصة القول في هذا الموضوع أننا يجب علينا الاقتصار على كتاب الله تعالى، مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرى "الكتاب والقياس"، أما السنة فما زاد منها على الكتاب، إن شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه"[٨].

---

(١) علوم الحديث: ابن صلاح (ص: ٢١٣).

(٢) الباعث الحثيث: ابن كثير (ص: ٦٣) وانظر جهود المحدثين: الجوابي (ص: ٢٠٧).

(٣) دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ٧٣).

(٤) المرجع السابق (ص:٥٢).

(٥) التقييد والإيضاح: العراقي (ص:٢٢٦).

(٦) دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ٥٢)

(٧) موقف المدرسة العقلية: الأمين (ص:٣٠٨)، وانظر جناية الغزالي: أشرف عبد المقصود (ص: ١١٣).

(٨) توفيق صدقي: مقال: الإسلام هو القرآن وحده "، بمجلة المنار، عدد: ٧، ١٢.

وقال الدكتور مصطفى محمود: (ويقف المسلمون أمام الاختيار الصعب بين النفي القرآني – أي للشفاعة – وبين ما جاء في السُنَّة) [١].

الرد على هذه الشبهة:

وللرد على ذلك التعارض المدعى بين القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة:

– قال الشافعي رحمه الله: "إن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة، عامه وخاصة" [٢].

– وقال قال محمد لقمان: "قد أجمعت الأمة، على أن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن أبداً لأنه بيان للقرآن، وهو وحي من عند الله فلا يمكن أن يخالف القرآن وإلا فسد الدين بالمعارضة" [٣].

– ولأن السنة وحي كالقرآن، لما ثبت عن رسول الله (ﷺ) من قوله: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه"[٤]، ولا يتصور أن يكون هذا الذي أوتيه يتعارض بعضه مع بعض، فكله من عند الله تعالى، وقد أمر الله سبحانه بالأخذ به واتباعه والامتثال لما جاء به، فقال الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ ﴿٧﴾﴾ {الحشر:٧}.

ويرد الشيخ الشريم على د. مصطفى محمود في إنكاره الشفاعة، لانتفائها بالقرآن، وثبوتها بالسنة: (يريد بالنفي القرآني مثل قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ {المدثر:٤٨} ويصف أن الجمع بين السُنَّة والقرآن في هذه المسألة "الاختيار الصعب" إن ذلك تحْكِماً عقلياً، جعل نفسه من خلاله أنه يمثل المسلمين)[٥]، ثم يواصل الدكتور تخبطه وجهله حينما يلمز أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأنه سوف يَخرج كل من قال لا إله إلا الله ولو زنا ولو سرق. ثم يقول: (هكذا يقول الحديث وهو ما يخالف صريح القرآن، فالقرآن يقول في محكم آياته: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٤٥﴾﴾ {النساء:١٤٥}.

ورد عليه الشيخ الشريم [٦] فقال: هذا من جهله هداه الله، إذ أن هذا لا إشكال فيه لأن من زنا أو سرق لم يخرج عن ملة الإسلام وليس منافقاً خالصاً، وهو مرادنا هنا حيث إنهم قد يكونون من أهل الشفاعة، أما من كان خارج الإسلام كالمنافق والمشرك فهذا لا يقبل منه صرف ولا عدل، وهو من المخلدين في النار فلا تناقض إذاً بين الحديث والآية.

---

(١) مصطفى محمود: كتاب الشفاعة ص: ٢٠، ٢١، ٥١، ١٠٦.

(٢) الإمام الشافعي: الرسالة، ص: ٢٢٨.

(٣) د. محمد لقمان السلفي: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام، ص: ٨٠.

(٤) مسند الإمام أحمد، حديث رقم:١٦٧٢٢؛ سنن الترمذي، باب العلم، حديث رقم ٢٦٦٤.

(٥) المراجعات: الشريم (ص:٤٣).

(٦) المراجعات: الشريم (ص: ٤٦).

وأما دعوى الدكتور مصطفى محمود، أن حديث الشفاعة يخالف ظاهر القرآن، فهذا قول باطل، فقد قال الأصبهاني – رحمه الله –: وقول من قال: (تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهره، وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث، فهذا جهل لأن سنة رسول الله(ﷺ)، مع كتاب الله عز وجل تقوم مقام البيان عن الله عز وجل، وليس شيء من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف كتاب الله) [(١)].

ورد عليه الشيخ عبد العظيم المطعني، فقال: "في القرآن آيات تفيد نفي الشفاعة، وآيات أخرى تنص على إثباتها، ووردت أحاديث نبوية كثيرة تثبت الشفاعة ولا تنفيها.. وهذا الاختلاف الظاهري حمل بعض الفرق الإسلامية قديماً –كالمعتزلة– وبعض المفسرين حديثاً على القول بنفي الشفاعة في الآخرة مطلقاً.. ويضيف بعض الباحثين أموراً يراها مؤيدة لجانب النفي على الإثبات، فيقول: إن إثبات الشفاعة في الآخرة مخالف للقرآن، وأنها لو حدثت لكانت نوعاً من المحاباة والظلم والمحسوبية.. وهذه أمور نهى الله عنها في الدنيا، فكيف يسمح بوقوعها في الآخرة حيث لا تجزي كل نفس إلا بما عملت، والنظرة المتأملة تقول بغير ذلك، فليست الشفاعة في الآخرة منفية نفياً مطلقاً، كما أنها ليست واقعة وقوعاً مطلقاً، وورود بعض العبارات بين النفي والإثبات في القرآن والحديث ظاهرة واردة كثيرة الوقوع.. ولعلماء الأمة رضي الله عنهم مسالك عديدة في فهم المنهج، ومحامل يحملون عليها النصوص الشرعية التي بينها تعارض في الظاهر، أما الأخذ بجانب وإغفال الآخر، فيوقع أصحابه في الخطأ ويفتح أبواب للخلاف، والإسلام برئ منها، وما ورد فيها نفي الشفاعة نفياً مطلقاً – هي آية واحدة في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ ...﴿٢٥٤﴾﴾ {البقرة:٢٥٤} وقد وردت عدة آيات نفي فيها الشفاعة نفياً مقيداً مثل: قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ {المدثر:٤٨}، وقوله جل شأنه: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ {غافر:١٨}، وقال: والنفي في الحالين (الآيتين السابقتين)، هو نفي الشفاعة عن أهل الكفر والظلم، فهو نفي مسبب وكذلك الشرك في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ... ﴿٤٨﴾﴾ {النساء:٤٨}، أما النفي المطلق في الآية ٢٥٤ من سورة البقرة، فمعناه عدم إمكان وقوع الشفاعة أصلاً، لأنه لا أحد مأذون فيها. أما الآيات التي ورد فيها جواز الشفاعة في الآخرة، فهي قوله تعالى: ﴿... مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ...﴿٢٥٥﴾﴾ {البقرة:٢٥٥}، وقوله جل شأنه: ﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ﴿١٠٩﴾﴾ {طه:١٠٩} وهي آيات لا تنفي الشفاعة أصلاً وإنما تربطها بالإذن للشافع والمشفوع فيه"[(٢)]. وبنحو رد الشيخ المطعني، رد كثير من علماء الأزهر عليه في إنكاره الشفاعة، بدعواه معارضة نصوص السنة التي أثبتتها، لنصوص القرآن الكريم التي نفتها.

(١) المراجعات: الشريم (ص: ٤٧) نقلاً عن الحجة وبيان المحجة للأصبهاني (٣٩٧/٢).

(٢) هدية مجلة الأزهر: الرد على د. مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، عدد ربيع الآخر ١٤٢٠هـ، ص: ٤٧– ٥٠.

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم أشد الحذر من الوقوع في مثل هذا، فقد صح عند أحمد من حديث أبي عبيد الله بن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا أعرفن ما بلغ أحدكم عني حديث من حديثي قد أمرت فيه، أو نهيت وهو متكئ على أريكته، فيقول: لا حاجة لي به، هذا القرآن ما وجدنا فيه اتبعناه وما لم نجد فيه لم نتبعه) (١).

المطلب الثالث: أخذهم بالسنة العملية دون القولية(٢)

من منهج العقلانين تجاه السنة النبوية، أخذهم بالسنة العملية، دون القولية، باعتبار أن العملية تمكن الصحابة من رؤيتها منه حال فعلها، أما القولية فلا يكاد يقطع بنسبتها إليه فلا توصف بالتواتر.

ومما ذكروه تعبيرا عن شبهتهم تلك: ما قاله الشيخ محمد رشيد رضا: (إن سنته التي يجب أن تكون أصل القدوة، هي ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملاً وسيرةً، فلا تتوقف على الأحاديث القولية... جعلهم الأحاديث القولية من السنن، وهو اصطلاح للعلماء توسعوا فيه بمعنى السُنَّة، فجعلوها أعم مما كان يريده الصحابة من هذا اللفظ " السُنَّة "، وهي الطريقة المتبعة التي جرى عليها العمل) (٣)، وقال: (فالعمدة في الدين هو القرآن، وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية، كصفة الصلاة والمناسك مثلاً) (٤). وما قاله محمود أبو رية: (وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية – وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول، وكان معلوماً عندهم بالضرورة – كل ذلك قطعي لا يسع أحد جحده أو رفضه، بتأويل ولا اجتهاد، ككون الصلاة المعروفة خمساً، هذه سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث، فاصطلاح حادث) (٥).

والجواب عن ذلك:

إن السنة تشمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، وهذا الذي عليه أهل العلم قديماً وحديثاً. والقول بأن السنة هي السنة العملية المتواترة فقط، قول لا صحة له، بل هو اصطلاح حادث لا يخفى بطلانه.

ولو قصرت السُنَّة عل السُنَّة المتواترة العملية، لفُرّط في كثير من الأحاديث القولية التي نُقلت عنه صلى الله عليه وسلم في جميع جوانب الدين، في الأحكام والأخلاق والمواعظ، بل وفُرّط في السنن العملية التي لم يداوم على فعلها النبي صلى الله عليه وسلم، أو لم يثبت استمراره عليها، وإطلاق السُنَّة على الأحاديث القولية ليس اصطلاحاً حادثاً كما يزعمون، وإنما هو أمر معهود في الصدر الأول (٦).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٨/٤).

(٢) اتجاهات التفسير: الرومي (٧٤٥/٢)، دراسات في الحديث النبوي: العظمى (٢٦/١).

(٣) مجلة المنار، مجلد ١٠ ص: ٨٥٢، ومجلد ٢٧ ص: ٦١٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) أضواء على السنة المحمدية ص: ٣٥١.

(٦) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٣٢٠/٢) وانظر دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ٢٩١).

ومما يجاب به عن هذه الشبهة، قوله صلى الله عليه وسلم بعد أن ألقى خطبته في حجة الوداع، التي حفلت بكثير من التشريع، "ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب"[(١)]، وروت أسماء بنت يزيد الأنصارية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وكانت كلمة من رسول الله(ﷺ)، إذا سئل عن شيء يقول: مهيم، وزاد فمن حضر مجلسي وسمع كلامي منكم، فليبلغ الشاهد منكم الغائب" [(٢)]، وعن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه جبير، قال: "قام رسول الله (ﷺ) بالخيف فقال: نضر الله عبدًا سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن: إخلاص العمل لله، والطاعة لذوي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم" [(٣)].

وهذا كله من السنة القولية، لا العملية، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمعها منه بتبليغها لغيره، والأمر بالتبليغ يقتضي وجوب العمل بها ممن سمعها وممن بلغته من غيره، وهذا يدل على أنها حجة كالسنة العملية سواء.

المطلب الرابع: زعمهم عدالة الصحابة أغلبية وليست عامة[(٤)]

شكك أتباع هذه المدرسة في عدالة الصحابة رضي الله عنهم، ومن أقوالهم في إثارة هذه الشبهة ما يلي:

أ- قال محمود أبو رية: (إنهم أي العلماء قد جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجباً تطبيقه على كل راوٍ مهما كان قدوة – فإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة فلم يتجاوزوها إذ اعتبروهم جميعاً عدولاً لا يجوز عليه نقد، ولا يتجه إليهم تجريح، ومن قولهم ذلك "إن بساطهم قد طُوي" ومن العجيب أنهم يقفون هذا الموقف على حين أن الصحابة أنفسهم قد انتقدوا بعضهم بعضاً)[(٥)].

ب- وقال أبو رية: «وإذا كان الجمهور على أن الصحابة كلهم عدول، ولم يقبلوا الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة، واعتبروهم جميعاً معصومين من الخطأ والسهو والنسيان، فإن هناك كثيرًا من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة المطلقة لجميع الصحابة، وإنما قالوا كما قال العلامة المقبلي[(٦)] إنها أغلبية لاعامة، وإنه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو، بل والهوى، ويؤيدون رأيهم بأن الصحابة إن هو إلا بشر يقع منهم كما

---

(١) أخرجه أبو نعيم وأحد في مسنديهما. (المسند المستخرج على صحيح مسلم ٣٨/١، مسند أحمد ٣٢/٤)

(٢) أخرجه أحمد والطبراني. (مجمع الزوائد ٣٤٥/٧).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك من هذا الطريق، وأخرجه الترمذي في السنن من حديث ابن مسعود، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين قاعدة من قواعد أصحاب الروايات ولم يخرجاه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. (المستدرك ١٦٢/١، سنن الترمذي ٣٤/٥).

(٤) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٣٢٣/٢)، وانظر دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص:٧٥-١٠٧) وما بعدها، السنة: السباعي (ص: ٢٦١).

(٥) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية، ص: ٣١٥.

(٦) المقبلي: هو الشيخ صالح مهدي المقبلي، من علماء اليمن المجتهدين، (ت:١١٠٨هـ). كان في الأصل على مذهب الزيدية، ثم طلب الحق بعدم التقليد فانتهى إلى ترك التمذهب، وقبول الحق الذي يقوم على الدليل، وقد شهد له الإمام الشوكاني بالإجتهاد المطلق. من مؤلفاته: (العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ). انظر: أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية، ص٣١٧.

يقع من غيرهم مما يرجع إلى الطبيعة البشرية، وأن سيدهم الذي اصطفاه الله صلوات الله وسلامه عليه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿...ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ...﴿١٢٤﴾﴾ {الأنعام: ١٢٤}، قد قال: إنما أنا بشر أصيب وأخطىء، ويعززون حكمهم بمن كان منهم في عهده صلوات الله عليه من المنافقين والكاذبين، وبأن كثيراً منهم قد ارتدوا عن دينهم بعد أن انتقل إلى الرفيق الأعلى..» [١] ثم ذكر عدة روايات منها رواية مسلم: «ليردن علي ناس من أصحابي حتى إذا عرفتهم اختلجوا من دوني، فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ماذا أحدثوا بعدك» [٢].

ج- وأحمد أمين صاحب «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام» و«ظهر الإسلام» الذي قال: «ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعضاً موضع النقد، وينزلون بعضاً منزلة أسمى من بعض»[٣].

د- وطه حسين صاحب «الشعر الجاهلي» الذي عمل طول حياته عميلاً وفياً لرجال التبشير، والحضارة الغربية، يتغنى بآراء المستشرقين ويبثها في الشرق الإسلامي[٤]، والذي كان لا يكتب ولا يفكر إلا لغرض واحد، يبتغي له وسائله وأسبابه بكل ما استطاع، وهو توهين أمر الإسلام، وصدعه من مفاصله، وتفكيك العقد المحكمة التي يتماسك بها في تاريخه، وناهيك به دائباً من هنا وهناك من أئينا إلى مكة..! [٥] ، وكان يرى أن القرآن – ونعوذ بالله – من وضع الذي جاء به، لا من وحي ولا تنزيل ولا معجزة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم رجل سياسي، فلا نبوة ولا رسالة، وعمل على توهين أمر الأئمة من الصحابة فمن بعدهم، وقاسهم في الإنسانية وأهوائها وشهواتها على قياس من نفسه وطباعه[٦]، وقال في فجاجة: «نحن لا نعرف من سعد ومن مالك ومن زيد مناة، فأكبر الظن أنهم أشخاص أساطير، لم يوجدوا قط»[٧] ، وقال: «ولا نرى في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يكونوا يرون في أنفسهم، فهم كانوا يرون أنهم بشر، فيتعرضون لما يتعرض له غيرهم من الخطايا والآثام، وهم تقاذفوا التهم الخطيرة، وكان منهم فريق تراموا بالكفر والفسوق، فقد روي أن عمار بن ياسر كان يكفر عثمان ويستحل دمه، ويسميه نعثل، وروي أن ابن مسعود كان يستحل دم عثمان أيام كان في الكوفة..» [٨] .

هـ- وأبو الأعلى المودودي، الذي قال: «إن جميع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم مفترضو الاحترام، ويظلم كثيراً من يحبط جميع خدماتهم من أجل خطأ منهم، ويوجه الشتائم إليهم ناسياً مكانتهم». ثم قال: «ألا إنه ليس من الإفراط بمكان هين أن أحداً منهم إذا أتى خطأ نحاول أن نعتبر ذلك اجتهاداً منهم مراعاة للصحابية، ولئن

(١) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية، ص:٣٢٨.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين. (صحيح البخاري ١٦٩١/٤، رقم الحديث: ٦١٦١، صحيح مسلم ٢١٧/١، رقم الحديث: ٢٤٧).

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي، ص٢٣٨.

(٤) الشعر الجاهلي، ص١٠١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الشعر الجاهلي، ص١٠١، وانظر «تحت رأية القرآن» ص٢١٥ و ٢١٦.

(٧) الشعر الجاهلي، ص١٠١،

(٨) أضواء على السنة المحمدية، ص٣٦١، نقلاً عن طه حسين.

صارت أعمال العظماء الخاطئة اجتهاداً من أجل عظمتهم، فبماذا عسى أن نمنع من بعدهم عن هذه «الاجتهادات». وقال: «إن القيام بالعمل الخاطئ عن قصد وعن خطة مدبرة لن يكون اجتهاداً».. ثم قال: إن خطأ ما لايتشرف بمجرد شرف الصحبة، بل إن مرتبة الصحابي السامية تجعل هذا الخطأ أبرز ما يكون»[١]، وقال: «وهناك أمر أعجب من ذلك كله أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم كثيراً ما كانت تغلبهم المناقص البشرية، فكان بعضهم يغمز بعضاً»[٢] .

واستدل على «غمز بعضهم بعضاً»، قائلاً: سمع ابن عمر أن أبا هريرة لا يستوجب الوتر، فقال: كذب أبو هريرة، وقالت عائشة في مناسبة، في أنس وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما: كيف يدربان ما حديث رسول الله، إنهما كانا يومئذ طفلين.. وسئل الحسن بن علي ذات مرة عن «شاهد ومشهود» ففسرها، قيل: إن ابن عمر وابن الزبير يقولان كذا، قال: كذبا، وكذّب علي ذات مرة المغيرة بن شعبة، واتهم عبادة بن الصامت وهو يبين مسألة مسعود بن أوس الأنصاري بالكذب على حين أنه كان من الصحابة الذين شهدوا بدرًا»[٣].

الجواب عن ذلك: إن عدالة أصحاب محمد (ﷺ) أمر مقطوع به، غير قابل للجدل والنقاش، لأن الله تعالى قد عدّلهم في قرآنه وأثنى عليهم ومدحهم في أكثر من آية. كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ ...﴿٢٩﴾﴾ {الفتح:٢٩}. وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴿١٠٠﴾﴾ {التوبة:١٠٠}.

كما عدلهم رسوله (ﷺ)، وبيَّن منزلتهم التي لا تدانيها منزلة فقال صلى الله عليه وسلم: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم).[٤]

وقال ابن صلاح: "ثم إن الأمة مجمعةٌ على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فذلك بإجماع العلماء الذين يُعْتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تَمهّد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة" [٥].

وقال أبو حاتم بن حبان رحمه الله: "فإن قال قائل: فكيف جرحت من بعد الصحابة ؟، وأبيت ذلك في الصحابة، والسهو والخطأ موجود في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما وجد فيمن بعدهم من

(١) المقتطفات كلها في «خلافة وملوكية»، لأبي الأعلى المودودي، باللغة الأردية، ص١٤٣. ط – 1966 : لاهور (باكستان).

(٢) تفهيمات لأبي الاعلى المودودي، باللغة الأردية، ٢٩٤/١، توزيع مكتبة «جماعة إسلامي»، دار الإسلام، بتهان كوت، (باكستان).

(٣) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ٣٥٧/٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي(ﷺ)، باب أصحاب النبي(ﷺ)٣/٧، حديث رقم:٣٦٥٠.

(٥) علوم الحديث: ابن صلاح (ص: ٢٩٥).

المحدثين؟، يقال له: إن الله عز وجل نزه أقدار أصحاب رسوله عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة منتقص، وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم... ومن شهد التنزيل وصحب الرسول، فالثلب لهم غير حلال، والقدح ضد الإيمان، والتنقص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرناً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحكم من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى صلى الله عليه وسلم، وأن من تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إيداعهم ما ولاه الله بيانه للناس لبالأحرى أن لا يجرح؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يودع أصحابه الرسالة، وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب، إلا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ من بعدهم ما شهدوا منه؛ لأنه لو كان كذلك لكان فيه قدح في الرسالة، وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفاً، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك؛ لأن الصحابي إذا أدى إلى من بعده، يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقاً أو مبتدعاً أو ضالاً ينقص من الخبر أو يزيد فيه، ليضل به العالم من الناس، فمن أجله قد فرقنا بينهم وبين الصحابة إذ صان الله عز وجل أقدار الصحابة عن البدع والضلال" [(١)].

ثم إن المراد بعدالة الصحابة أنهم لا يعتمدون الكذب لما اتسموا به من قوة الإيمان، والتزم التقوى والصدق، وحسن الأخلاق، والبعد عن السفاسف، مما يُخِل بالمروءة. لا أنهم معصومون – رضي الله عنهم – من المعاصي أو من السهو والغلط، إذ العصمة لا تكون إلا للأنبياء، ولم يقل أحد من أهل العلم بعصمتهم، وعدم العصمة لا ينافي العدالة [(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "فلا يعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كان فيهم من له ذنوب لكن هذا الباب مما عصمهم الله فيه من تعمد الكذب على نبيهم" [(٣)]، ومراده بالعصمة أن الله تعالى حفظهم من تعمد الكذب، حفظاً للشريعة، وحماية لجنابها، لأنهم هم الوسائط في نقلها.

وقد قام المرحوم الدكتور مصطفى السباعي بالرد على أبي رية وأحمد أمين في كتابه العظيم «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» بصورة مفصلة وعلى طريقة علمية [(٤)]، كما حاسبهما وصاحبهما: طه حسين حساباً علميّاً دقيقاً، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه «منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه» ناقش آراءهم مناقشة علمية وفندها في ضوء الواقع والحقائق[(٥)] وحاسب المودودي في آرائه في الصحابة وفي القضايا الإسلامية الأخرى مئآت من العلماء الراسخين في العلم، على رأسهم الشيخ أبوالحسن الندوي والشيخ محمد منظور النعماني

(١) المجروحين من المحدثين: ابن حبان: ص١١، ١٢.أ

(٢) دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ١٠٩).

(٣) مجموع الفتاوى: شيخ الإسلام ابن تيمية، ٢٤٩/١، الرد القويم على المجرم الأثيم، ٣٦٠/١.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي «ص:٢٣٦، ٣٧٤.

(٥) منهج النقد عند المحدثين «ص:١٠٣-١٢٦.

والأستاذ وحيد الدين خان صاحب «الإسلام يتحدى» والمحدث زكريا بن يحيى الكاندهلوي والأستاذ محمد تقي العثماني الباكستاني والشيخ محمد إسحاق السنديلوي والشيخ محمد ميان الديوبندي في كتب مستقلة أفردوها للرد عليه[١].

وأيضاً من أقوالهم:

قال أحمد أمين: (ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعضاً موضع النقد. ويُنُزلون بعضاً منزلة أسمى من بعض، فقد رأيت قبل أن منهم من كان إذا رُوي له، طلب من المحدث برهاناً) [٢].

الجواب عن ذلك: وفي بعض الأحيان كان يراجع – أي الصحابة – بعضهم بعضاً فيما يرويه، إما للتثبيت والتأكد لأن الإنسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد، وإما لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصصه أو يقيده، أو لأنه يرى مخالفته لظاهر القرآن أو لظاهر ما حفظه من سنة إلى غير ذلك، فليس من الإنصاف أن نتخذ من هذه المراجعة دليلاً على اتهام الصحابة بعضهم لبعض وتكذيب بعضهم لبعض، إلى غير ذلك من الدعاوى الكاذبة [٣]. والمحق منهم من كان معه الدليل، ولا يدل على طعن فيمن أخطأ منهم. بل كلهم عدول رضي الله عنهم.

وقد لخص الدكتور محمد مصطفى الأعظمي حجج الطاعنين في عدالة الصحابة من أصحاب هذه المدرسة فيما يلي:

– إن الاعتقاد بعدالة كافة الصحابة هو قول الجمهور، وليس بقول المحققين.

– الاعتقاد بعدالة الصحابة يصطدم بما ورد في القرآن من «ذم بعضهم» لأن منهم المنافقين والكذابين، والذين كانوا يؤذون النبي صلى الله عليه وسلم، حتى نزلت في القرآن سورة باسم المنافقين.

– إن الصحابة أنفسهم ما كانوا يرون أنهم أسمى من النقد والتجريح، فقد كفر بعضهم بعضا، وكذب بعضهم بعضاً، فكيف نرى فيهم ما لم يكونوا يرونه في أنفسهم.

– تصطدم عقيدة عدالتهم بالطبائع البشرية، إن هم إلا بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم، مما يرجع إلى الطبيعة البشرية من الخطأ والنسيان والهوى وغير ذلك[٤].

وخلاصة مناقشته للنقطة الأولى أنه: «لا ريب أن الاعتقاد بعدالة الصحابة كافة هو قول.. علماء أهل السنة والجماعة كافة، وعليه سلف الأمة وجماهير الخلف، فإذا لم يكن هؤلاء من المحققين، فمن يكون إذن؟ "[١]،..

(١) منهج النقد عند المحدثين، ص:١٠٥.

(٢) دفاع عن السنة: أبو شهبة، ص: ١٣٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكفاية في معرفة علم الرواية، ص:٣٨٦

وقال: «والذين خالفوا الجمهور ليست لهم حجة ثابتة» [٢]، ثم ساق آيات القرآن التي نزلت في عدالة الصحابة وتزكيتهم، وأشار إلى الأحاديث التي وردت في الباب، كما سرد أقوال المحققين من العلماء.

وخلاصة مناقشته للنقطة الثانية: «يقال في الرد عليهم: هناك سورة كذلك في القرآن باسم «المؤمنون»، والآيات الكثيرة الأخرى التي نزلت في مدحهم، «ومن ناحية ثانية فإن سورة «المنافقون» أو الآيات الأخرى، نزلت في ذم المنافقين لا في ذم الصحابة، ومن الذي يعد المنافقين من الصحابة؟ ومن الذي ذكر المنافقين ممن ألف في الصحابة في كتابه وعدهم من الصحابة؟، ومع أن هؤلاء المنافقين كانوا يتظاهرون بالإسلام، واعتبروا مسلمين، ودخلوا في طبقة الصحابة، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم كا يعرفهم، كما كانوا معروفين لدى الصحابة بأعيانهم وأوصافهم، لأن آيات القرآن الكريم بينت كل حركاتهم وسكناتهم حتى خلجات قلوبهم[٣].. وفي الواقع إذا كنا نحن لا نستطيع الآن أن نعرف هؤلاء الأشخاص بأعيانهم، لأنهم ليسوا أمامنا، فقد كان يراهم الصحابة بأعينهم، ويعرفونهم بأعيانهم، ويوضح هذا المعنى حديث كعب بن مالك، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا، حيث قال: فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطفت فيهم أحزنني أني لا أرى إلا رجلاً مغموصاً عليه النفاق، أو رجلاً ممن عذر الله من الضعفاء[٤]. إذن فمما لاشك فيه أن المنافقين كانوا معروفين، وكانوا قلة ذليلة، تعيش في انعزال في جوها الخاص »[٥].

وخلاصة ما قاله في مناقشة النقطة الثالثة: «وليس هناك رواية واحدة صحيحة نجد فيها تكفير الصحابة بعضهم لبعض، وقد استعمل بعض الأنصار حين التخاصم كلمة النفاق، وقال: أنت منافق، وكان هذا القول في سورة الغضب، ولم يكن تهمة وُجِّهَت إلى المخاطب، وما كان الصحابة يكذب بعضهم بعضاً، وأكثر الروايات التي وردت فيها هذه الكلمة غير ثابتة.. وقد قال أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه: «والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه، وما كان يكذب بعضنا بعضاً»[٦]، وأما قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في تكذيب أبي الدرداء، عندما خطب فقال: "من أدرك الصبح فلا وتر له"[٧]، فقالت: كذب أبو

---

(١) وقال البراء بن عازب رضي الله عنه: «ليس كلنا كان يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»، (المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص:٢٣٥).

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص:٢٣٦ و٣٧٤.

(٣) منهج النقد عند المحدثين» ص:١٠٣، ١٠٥-١٢٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ص: ١٠٦.

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٤٦/١.

(٧) أخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الحاكم: ديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح. (صحيح ابن حبان ١٦٨/٦، المستدرك ٤٤٣/١).

الدرداء، كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح فيوتر[١]، فالكذب هنا بمعنى الخطأ، ولا يمكن أن يستقيم المعنى إذا أخذناه بالمفهوم المتبادر لكلمة الكذب؛ لأنه لا مجال لتكذيب أبي الدرداء حيث كان هذا رأيه أو فتواه، والآراء والفتاوى لا تكذب، ولكنها تخطأ»[٢].

وخلاصة ما قاله في مناقشة النقطة الرابعة: «أما أن عدالة الصحابة تخالف الطبيعة البشرية، لذلك لا يمكن قبولها، فليس لهذا الادعاء سند من واقع الحياة؛ بل إنه يخالف الطبيعة البشرية نفسها، لأن المدعين بهذا الرأي يتجاهلون تماماً أثر التربية في نفوس الناس، وينكرون أثر الوازع الديني ومدى قدرته على تهذيب النفوس، والطبيعة البشرية ليست شيئاً جامدًا محدودًا لا يحيد، بل إننا نرى أن النفس البشرية عندما تتأثر بالإيمان الصحيح وتتشرب عقيدة التوحيد فتسمو حتى تقترب من الملائكة وتتطهر من الرذائل كافة، وعندما تتدنى وتتنجس فتدنو من الشيطان»، «ولا يجوز قياس الصحابة على الآخرين أو بالعكس، إذ زكاهم الله سبحانه وتعالى واختارهم لصحبة نبيه، ليؤدوا عنه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم» [٣].

ثم قال: «ويبدو من هذا جلياً أن عقيدة عدالة الصحابة لا تخالف الطبيعة البشرية، لأن تربية النبي صلى الله عليه وسلم، قد أثرت فيهم من جهة، وهم بدورهم أخذوا الاحتياطات كافة للتحديث من جهة أخرى، والذين ذهبوا إلى تعديلهم جميعاً بينوا أخطاء الصحابة – إن وجدت – ورأوا أن ذلك لا يؤثر في تعديلهم»[٤].

أما بالنسبة إلى المنافقين فإن هذا الرأي يوافقه كذلك ما جاء في القرآن الكريم: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا ...﴿١٣﴾﴾ {الحديد:١٣}، قال المفتي محمد شفيع رحمه الله: ولكن الحق عندي أن المراد من المرتدين هم الآخرين من الأعراب الذين انجرفوا مع التيار الإسلامي، وقالوا بأفواههم: آمنا، ولكن الإسلام لم يتأصل في قلوبهم، وقد تحدث عنهم القرآن فقال: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمنا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلٰكِن قُوْلُوا أَسْلَمْنَا ولَمَا يدخل الإيمان في قُلُوبِكُمْ﴾ {الحجرات:١٤}.

ويؤيد ذلك ما قاله الخطابي: «لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب، ممن لا نصرة لهم في الدين، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين، ويدل قوله: أصيحابي – بالتصغير– على قلة عددهم»[٥].

(١) أخرج هذا الخبر وسابقه البيهقي في سننه. (سنن البيهقي الكبرى ٤٧٨/٢)

(٢) التقريب: النووي، ١٦١/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ١٦٣/١.

(٥) فتح الباري، ٣٢٤/١١.

ومهما يكن من أمر فإن المراد من أصحابي أو أصيحابي سواء أكان المنافقون أو المرتدون، فإن أحدًا من علماء الإسلام المحدثين لم يعتبر المنافقين أو المرتدين من الصحابة، إنما الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً ومات علي الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح، وصرح بذلك ابن حجر عند تعريفه بالصحابي(١).

ولقائل أن يقول: إذا كان المراد من ارتد عن الإسلام أو المنافق، والمرتد، والمنافق ليس صحابياً، فلماذا دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم: «أصحابي»، والجواب أن: الحكم في الإسلام على الظاهر، ولذلك فإن النبي (ﷺ) وصفهم مع التحذير والوعيد، بقوله: «رهط من أصحابي» أو «رجال من أصحابي» أو «ناس من أصحابي» فسماهم الصحابة، وحكم بالظاهر(٢).

المطلب الخامس: رد كتب السنة المعتمدة والتشكيك بما فيها

فالأحاديث التي في كتب السنة المعتمدة، ومنها كتب الصحاح -وخاصة صحيحي البخاري ومسلم هي - حسب ما ذكره عابد الجابري في كتاب "قضايا الدين والفكر"- إنما هي صحيحة بالنسبة للشروط التي وضعها أصحابها لقبول الحديث، فالحديث الصحيح ليس صحيحا في نفسه بالضرورة ...وإنما هو صحيح، بمعنى أنه يستوفي الشروط التي اشترطها جامع الحديث كالبخاري ومسلم (٣).

قال الشيخ محمد رشيد رضا: "ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى، لا يسهل على أحد إثباتها، ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر، قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامات الوضع، وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه... فإذا تأملتم هذا وذاك، علمتم أنه ليست من أصول الإيمان، ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه... فالعلماء الذين أنكروا صحة بعض تلك الأحاديث، لم ينكروها إلا بأدلة قامت عندهم، قد يكون بعضهاً صواباً، وبعضها خطأ، ولا يعد أحدهم طاعناً في دين الإسلام"(٤).

ويدفع محمد شحرور في كتاب "نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي" في صدر الصحيحين قائلا: "يقولون: صحيح مسلم وصحيح البخاري!، ويقولون: إنهما أصح الكتب بعد كتاب الله!، ونقول نحن: هذه إحدى أكبر المغالطات التي ما زالت المؤسسات الدِّينيَّة تُكره الناس على التسليم بها، تحت طائلة التكفير والنفي، فالصحة في كتاب الله صحة حقيقية لغوية واقعية يؤيدها العلم، ويثبتها الكون المشهود، أما الصحة في كتب الحديث، فصحةٌ مجازية اصطلاحية، تواضع أهل المؤسسة الدينية أنفسهم على تسميتها، أي أنها تحمل الطابع الذاتي، فهي صحة

(١) فتح الباري، ٣٢٤/١١.

(٢) نزهة النظر، ص:٥٧، ٥٨.

(٣) قضايا الدِّين والفكر: محمَّد عابد الجابري، ص: ٨.

(٤) مجلة المنار، مجلد ٢٩، ص: ١٠٤- ١٠٥.

نسبية إن ثبتت عند أحدهم، نفاها الآخر...فإذا تجرأ أحدٌ –كما نفعل نحن الآن– وأشار إلى تناقض أو خطأ في حديث آحاد، كشفه له العلم القطعي، اتهموه بالعمالة، وبمحاولة القضاء على الإسلام، عن طريق تهديم السنة النبوية، بالطعن في الحديث كوحي ثان يمثل السنة".(١)

ويشكِّك محمد أركون من خلال كتابه "تاريخية الفكر العربي الإسلامي" في منهج ثبوت ما في الصحيحين، وبقية كتب الحديث التي قد يطلق عليها الصحاح، بزعمه أنَّ الحديث قد "تعرض لعملية الانتقاء والاختيار، والحذف التعسفية التي فُرضت في ظلِّ الأمويين وأوائل العباسيين، أثناء تشكيل المجوعات النَّصية (يعني كتب الحديث) المدعوَّة بالصحيحة، لقد حدثت عملية الانتقاء والتصفية هذه لأسبابٍ لغوية وأدبية وثيولوجية وتاريخية".(٢)

ويدعو أركون –موظِّفا المنهج التاريخي– إلى ضرورة حصول نقد ومراجعة لما دوِّن في كتب الحديث جميعا، فيقول: "...ولكن لم تحصل حتى اليوم مراجعة شاملة لكل مجموعات الحديث باستثناء المماحكات التقليدية، التي جرت بين ممثلي الاتجاهات الثلاثة الكبرى في الإسلام، وهي لا تشكِّل دراسة علمية حول الموضوع...و إذا حصلت هذه المراجعة الشاملة، استطعنا أن نطرح مشكلة التراث الإسلامي الكلي من وجهة نظر تاريخية أساسًا".(٣)

ويتبع أثرَ أركون تلميذه عبد المجيد الشرفي في كتاب "الإسلام والحداثة" عندما يقول: "...ما زلنا ننتظر البحوث المجراة على قواعد علمية صارمة، انطلاقًا من كون الحديث في الصورة التي دوِّن فيها، ليس تسجيلًا أمينًا لأقوال النبي وأفعاله أو إقراراته، وما كان يمكن له أن يكون كذلك، وإنما تمثلٌ موجَّه بالضرورة وغير بريء البتة لعدد محدود من تلك الأقوال والأفعال". (٤)

ومن أمثلة ما ردَّه التيار العقلاني الحداثي المعاصر، من حديث أثناء عملية الفهم مستظهِرا بالمنهاج العقلي الموظَّف في كثير من العلوم الحديثة اليوم:

– حديث: "من بدل دينه فاقتلوه"(٥).

---

(١) نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي: محمَّد شحرور، ص: ١٦٠ .

(٢) تاريخية الفكر العربي الإسلامي: محمد أركون، ص: ١٤٦.

(٣) الفكر الإسلامي نقد واجتهاد: محمد أركون، ص: ١٠٢.

(٤) الإسلام والحداثة :عبد المجيد الشرفي، ص: ١١٠، ١١١.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه مسندا من رواية ابن عباس يرفعه، وأخرجه الحاكم في المستدرك مسندا من حديث ابن عباس، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. (صحيح البخاري ٢٥٣٧/٦، حديث رقم: ٦٥٢٤، المستدرك ٦٢٠/٣).

يقول جمال البنا معلقًا على هذا الحديث:"نقول كيف يستقيم هذا الحديث مع خمسين آية على الأقل من آيات القرآن تقرر حرية المعتقد..." كيف يستقيم هذا الحديث مع الآيات المؤكدة: "لا إكراه في الدين"، كيف يمكن أن يتفق الحديث مع قول الله تعالى ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾{يونس:٩٩}[١]

– حديث: "بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ.. [٢]".

يقول الجابري معلقًا على هذا الحديث: "نقرأ في البخاري ومسلم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا، فطوبى للغرباء"، ثم يذكر حديثًا بمعنى هذا الحديث في مسند الإمام أحمد، ثم يقول: في البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..."[٣]، ثم يذكر بقية الحديث، ثم يقول: "من السهل أن يشكك الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث الثلاث، التي تُشم فيها بوضوح رائحة السياسة، وبالنسبة لي شخصيا، إنَّ مثل هذه الأحاديث يجب وضعها بين قوسين، أعني تجنب أخذها بعين الاعتبار"، ويعلل الجابري دعوته هذه قائلا: "فالاتجاه القرآني غير هذا، واتجاهها هي غيره، ومع ذلك فثمَّت حقيقة لا ينبغي إغفالُها، وهي أنَّ هذه الأحاديث تعبِّر عن حالة الإحباط التي أصابت المسلمين بعد ما عانُوه من الفتنة الكبرى".[٤]

والجواب عن هذه الشبهة:

ولرد هذه الضلالة ننقل بعض أقوال العلماء:

– قال الإمام النووي –رحمه الله: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة"[٥].

– وقال ابن تيمية رحمه الله: "فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن"[٦].

– وقال الدهلوي رحمه الله: "أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون من أمرهما فهو متبع غير سبيل المؤمنين".[٧]

---

(١) أحاديث تناقض القرآن...إذن تستبعد موقع جريدة المصري اليوم: جمال البنَّا، ص١٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٠٦/٢٠م.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، صفحة:١١٧٧–١١٧٨، حديث رقم: ٢٥٣٣.

(٣) أخرجه الطبراني في العجم، وقال الهيثمي: إسناده حسن، وفيه من لم أعرفه، وأخرجه الحارث الهيثمي في مسنده، واستشهد به ابن حجر في التلخيص، وقال رواه ابن حبان في صحيحه. (مجمع الزوائد ٢٠/١٠؛ مسند الحارث ٩٤٠/٢؛ والتلخيص الحبير ٢٠٤/٤).

(٤) محمد عابد الجابري: في حاجة إلى الإصلاح، المنشور في مجلة مواقف العدد٣٢ ص٣٣

(٥) شرح النووي لصحيح مسلم ١٤/١.

(٦) ابن تيمية: الفتاوى ٧٤/١٨.

(٧) ولي الله الدهلوي: حجة الله البالغة، ص: ٣٦.

– وقال الشيخ محمد حسين الذهبي، عن المدرسة العقلية الحديثة: "إنها أعطت لعقلها حرية واسعة،.. وبسبب هذه الحرية العقلية الواسعة جارت المعتزلة في بعض تعاليمها وعقائدها،.. وطعنت في بعض الحديث تارة بالضعف وتارة بالوضع، مع أنها أحاديث صحيحة، رواها البخاري ومسلم، وهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى بإجماع أهل العلم، كما أنها لم تأخذ بأحاديث الآحاد الصحيحة الثابتة في كل ما هو من قبيل العقائد، أو من قبيل السمعيات، مع أن أحاديث الآحاد في هذا الباب كثرة لا يستهان بها" [١]، وقال عن محمد عبده: "الأستاذ الإمام ومن على طريقته، لا يفرقون بين رواية البخاري وغيره، فلا مانع عندهم من عدم صحة ما يرويه البخاري، كما أنه لو صح في نظرهم فهو لا يعدو أن يكون خبر آحاد، لا يثبت به إلا الظن، وهذا في نظرنا هدم للجانب الأكبر من السنة" [٢].

المطلب السادس: ردهم للحديث بالعقل[٣]

كان الحامل للتيار العقلاني الحداثي، على توظيف المنهاج العقلي في ردِّ وفهم السنة النبوية، ما أوضحه سامر إسلامبولي، في مقدمة كتابه "تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم"، عندما قال: "...والذي يجب أن نعرفه أولا ونبدأ منه الحوار، أنَّ العقل موجود في الواقع قبل النقل، فالنقل نتاج لتفاعل العقل مع الواقع، مما يؤكد هيمنة العقل وسيادته على النقل..." [٤]

ووظيفة العقل عند هؤلاء العقلانيين بالنسبة للحديث النبوي، هي القيام "بعملية الفرز"، –كما يقول سامر إسلامبولي[٥] –: "حسب الأدوات المعرفية الجديدة فيحتفظ بالصواب، ويستبعد الخطأ"[٦]. وعملية الفرز للتراث; كما يقول تقوم على "استبعاد الأوهام والأخطاء، وطرح القداسة عن أي شيء في التراث، لا على صعيد الأصول والفروع، ولا سائر العلوم،" فكل شيء يخضع لعملية الفرز، وما قام عليه البرهان أنه صواب يستمر بالتواصل، ويبقى كتاب الله ثابتا مستمرا.." [٧].

ومن أقوالهم في بيان منهجهم هذا: ما قاله محمد توفيق صدقي: "يجب علينا الاقتصار على كتاب الله تعالى، مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرى – الكتاب والقياس – وأما السُنَّة فما زاد منها عن الكتاب إن

(١) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون ٣/٢١٥– ٢١٦.

(٢) التفسير والمفسرون: ٣/٢٤١.

(٣) موقف المدرسة العقلية: الأمين (٢/٢٨٨)، وانظر المراجعات: الشريم (ص: ١٦).

(٤) تحرير العقل من النقل: سامر إسلامبولي، ص ٧.

(٥) سامر بن محمد نزار إسلامبولي، باحث ومحاضر في الفكر الإسلامي، عضو في اتحاد الكتاب العرب منذ عام ٢٠٠٨م، سوري الأصل.

(٦) تحرير العقل من النقل: سامر إسلامبولي، ص: ١٤.

(٧) المصدر السابق، ص: ١٥.

شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه. وما فيها من الحِكم الكثير نقبلها على العين والرأس. وكذلك أي حكم من أي مصدر آخر"[١].

والجواب عن ذلك:

القول بعدم وجوب العمل بالأحاديث، قول مخالف للحق مجانب للصواب. فقد جاءت آيات كثيرة في كتاب الله تأمر بالتمسك بالسُنَّة والالتزام بها، ومنها: قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ {النساء:٦٥}.

كما جاءت الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، تأمر بالتمسك بالسُنَّة والعمل بها، ومن ذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " وكل أمتي يدخلون الجنة إلاَّ من أبى " قالوا: يا رسول الله ومن يأبى ؟ قال: "من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى"[٢]. والسُنَّة كالكتاب تماماً في أخذ الأحكام والعمل منها. وقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم في الاحتجاج بالأحاديث، والعمل بها، ولو لم يوجد لها أصل في القرآن، ولا يُعلم عن أحد خالف في ذلك، فكان أحدهم إذا عَرَضَ له أمر طلب حكمه في القرآن، فإن لم يجد اجتهد في حدود القرآن والسُنَّة وأصول الشريعة [٣].

ومثال ذلك [٤]:

روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة ﷺ أنه قال: "أُرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام، فلما جاءه صكه ففقأ عينه فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، قال: فرد الله إليه عينه، وقال: أرجع إليه فقُل له: يضع يده على متن ثور فله بما غطت يده بكل شعرة سنة. قال: أي رب ثم مه ؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر، فقال رسول الله(ﷺ): فلو كنت ثَمَّ لأريتكم قبره إلى جانب الطريق، تحت الكثيب الأحمر"[٥].

قال الشيخ محمد الغزالي: "وقد وقع لي وأنا بالجزائر أن طالباً سألني: أصحيح أن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت عندما جاء لقبض روحه، بعدما استوفى أجله؟ فقلت للطالب – وأنا ضائق الصدر –: وماذا يفيد هذا الحديث؟ إنه لا يتصل بعقيدة، ولا يرتبط به علم، والأمة الإسلامية اليوم تدور عليها الرحى، وخصومها

(١) مقال: الإسلام هو القرآن وحده، د. توفيق صدقي، مجلة المنار، العدد: ٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣/٣١٠/ رقم ٧٢٨٠) في كتاب الاعتصام، باب الإقتداء بسنن رسول الله (ﷺ)، فتح الباري لابن حجر.

(٣) دفاع عن السنة: أبو شهبة (ص: ١٥).

(٤) جناية الغزالي: أشرف عبد المقصود (ص: ٢٥٨)، والسنة النبوية: الصعيدي (ص: ١٥٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/٢٦٥/رقم ١٣٣٩) كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة، الفتح. وأخرجه البخاري في صحيحه (١٥/١٣٦/رقم ٢٣٧٢) كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام. النووي.

طامعون في إخماد أنفاسها!! اشتغل بما هو أجدى!!"، قال الطالب: أحببت أن أعرف هل الحديث صحيح أم لا؟ فقلت له متبرماً: الحديث مروى عن أبي هريرة ﷺ، وقد جادل البعض في صحته.

وعُدت لنفسي أفكر: إن الحديث صحيح السند، لكن متنه يثير الريبة. إذ يفيد أن موسى يكره الموت، ولا يحب لقاء الله، بعدما انتهى أجله، وهذا المعنى مرفوض بالنسبة إلى الصالحين من عباد الله، فكيف بأنبياء الله؟ وكيف بواحد من أُولي العزم؟ إن كراهيته للموت بعدما جاء مَلَكَه أمر مستغرب!! ثم هل الملائكة تُعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عمى، أو عور؟ ذلك بعيد.

قلت – أي الغزالي –: "لعل متن الحديث معلول، وأياً ما كان الأمر فليس لدي ما يدفعني إلى إطالة الفكر فيه.....".

الجواب عنه:

إن هذا حديث صحيح حكم أهل الحديث بصحته، وقد حمله أهل السُنَّة على ظاهره، وأن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت المتمثل في تلك الصورة حقيقة، وقد فعل ذلك بإذن من الله تعالى.

وهذا خبر إنما يُدرك معناه من لم يُحرم التوفيق لإصابة الحق. فإن الله أرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام رسالة ابتلاء واختبار، وهو سبحانه لا يريد إمضاء ما أمر به، كما أمر إبراهيم عليه السلام من قبل بذبح ابنه أمر ابتلاء واختبار، وقد جاءه الملك في صورة لا يعرفه عليها، وكان موسى عليه السلام غيوراً، وقد رأى رجلاً في داره لا يعرفه، فلطمه ففقأ عينه.

وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة:

١. أنه لا يمتنع أن يكون موسى عليه السلام قد أذن الله تعالى له في هذه اللطمة، ويكون ذلك امتحاناً للملطوم، والله عز وجل يفعل في خلقه ما يشاء ويمتحنهم بما أراد.
٢. أن هذا على المجاز والمراد أن موسى ناظره وحاجه فغلبه بالحجة، ويقال: فقأ فلان عين فلان، إذا غالبه بالحجة، وفي هذا القول ضعف لقوله صلى الله عليه وسلم: "فرد الله عينه" فإن قيل: أراد حجته كان بعيداً.
٣. أن موسى عليه السلام لم يعلم أنه ملك من عند الله، وظن أنه رجل قصده يريد نفسه، فدافعه عنها، فأدت المدافعة إلى فقء عينه لا أنه قصدها بالفقء.

وأما الزعم بأن الملائكة لا تَعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر، فهو مجرد دعوى تحتاج إلى دليل.

واللطمة إنما أذهبت العين التي هي تخييل وتمثيل، وليست حقيقة، فلما عاد ملك الموت إلى حقيقته، لم ينقص من شيء فتأثير اللطمة إنما كان على ذلك الجسد العارض، وفقء العين عبارة عن عاهة عارضة للصورة التي تمثل بها الملك، وليست للصورة التي خُلق عليها.

ونفي الحقيقة هنا ليس نفياً لحقيقة اللطمة، ولا تأثيرها، وإنما هو نفي لوقوعها على ذات الملك في خلقته الحقيقية.

الخاتمة:

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، هذه خاتمة المسك أختم بها ما جمعت حول شبه المدرسة العقلية الحديثة، والرد عليها. أرجو أن تجد عند الله القبول، ثم منكم الرضا والاستحسان، اجتهدت فيها بقدر استطاعتي فإن وفقت فمن الله وأن أخطأت فاستغفر الله وأتوب إليه.

ومما سبق نخرج بالنتائج الآتية [1]:

- تأثر رواد المدرسة العقلية الحديثة بمنهج المعتزلة، في التعامل مع نصوص الوحي، وردها بالعقل، وسيرهم على منوالهم حذو القذة بالقذة، مع كثرة جهلهم وقلة بضاعتهم.
- تتلمذ أبناء المسلمين على المستشرقين جعل كثيراً منهم يحذو حذوهم، فكان خطرهم أعظم وإفسادهم أكبر، لأنهم يهدمون حصون السُنَّة من داخلها.
- جهلهم بالسُنَّة النبوية جعلهم يتلقون شبهات المستشرقين وينخدعون بأقوالهم وآرائهم، بل قلدوهم في كل شيء حتى في معرفة دين الإسلام.
- ضعف الوازع الديني عند المسلم، يجعله مستجيباً للضغوط المعاصرة ولو على حساب دينه.

خلاصة:

- وجود صلة قوية تربط المعتزلة، والمستشرقين، والمدرسة العقلية الحديثة، وهي اعتماد كل مدرسة على منهج سابقتها في رد نصوص السُنَّة بالعقل.
- وجود قاسم مشترك بين المدارس الثلاث، وهو الجهل بالسُنَّة وعدم إدراك معانيها، إذا أستُبعد سوء القصد الذي وقع فيه كثير من المستشرقين.
- أعطت هذه المدارسُ العقلَ أكثر مما أعطاه الله من المكانة، وسمتْ به فوق منزلة الوحي، وقدمته عليه، مما أدى إلى تهوين أمر السُنَّة وتهميشها.

(١) موقف المدرسة العقلية الحديثة: الأمين (٢/٤٢٨-٤٣٢).

أهم المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم:

١. اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: الدكتور فهد الرومي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ

٢. الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: أ. الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

٣. إشكاليات الفكر العربي المعاصر: محمد عابد الجابري، بلا تاريخ، طبع الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

٤. أوجز المسالك إلى موطأ مالك: الكاندهلوي، محمد زكريا، المحقق: تقي الدين الندوي، دار القلم، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: الحافظ ابن كثير، إسماعيل بن عمر، المحقق: أحمد شاكر، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٦. تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العربي، بيروت.

٧. تاريخية الفكر العربي الإسلامي: محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦م وأيضا طبعة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.

٨. تبصير الأمة بحقيقة السنة، إسماعيل بن منصور، مطبعة النسر الذهبي، عابدين، القاهرة، ١٤١٦هـ.

٩. تحت راية القرآن: الرافعي، مصطفى صادق، المحقق: محمد سعيد العريان، الطبعة: السابعة، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

١٠. تحرير العقل من النقل: سامر إسلامبولي، الأوائل، سورية، دمشق، بلا تاريخ.

١١. تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي: المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٢. تفسير المنار: محمد رشيد رضا، طبعة: ١٣٦٦هـ – ١٩٧٤م.

١٣. التفسير والمفسرون: الدكتور محمد حسين الذهبي، دار الأرقم، بيروت.

١٤. التقريب والتيسير: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، ١٣٨٥هـ.

١٥. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين العراقي، دار الفكر، ١٤٠١هـ.

١٦. التلخيص الحبير: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، المحقق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

١٧. حجة الله البالغة: الدهلوي، شاه ولي، المحقق: السيد سابق، دار الجيل، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م.

١٨. جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر، المحقق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م.

١٩. الجامع المسند الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله (ﷺ)، وسننه وأيامه (صحيح البخاري): البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، شرح وتعليق: دكتور مصطفى ديب البغا، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠. جناية البخاري: زكريا أوزون رياض الريس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٤م.

٢١. جناية الشيخ الغزالي على الحديث وأهله: أشرف عبد المقصود، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٢. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف: الدكتور محمد طاهر الجوابي، مؤسسات على الكريم بن عبد الله، تونس.

٢٣. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: الدكتور محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٤. دفاع عن السُنَّة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين: الدكتور محمد أبو شهبة، دار اللواء، الرياض، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٥. الرسالة: الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس المطلبي القرشي، المحقق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ — ١٩٤٠م.

٢٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (السلسلة الصحيحة): محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م.

٢٧. سنن أبي داود: أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٢٨. سنن الترمذي: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م.

٢٩. السنن الكبرى: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٣٠. السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: عبد الموجود محمد عبد اللطيف، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
٣١. السُنَّة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء: حمدي الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ٢٠٠٧م.
٣٢. السُنَّة قبل التدين: الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط١، ١٣٨٢هـ.
٣٣. السُنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: الدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
٣٤. شرح صحيح مسلم: أبو زكريا النووي، دار القلم، بيروت، ط١.
٣٥. الشفاعة: مصطفى محمود، دار المعارف، مصر، ودار اليوم، كتاب اليوم، مصر، عدد: يوليو، ١٩٩٩م.
٣٦. صحيح البخاري: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٣٧. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ابن حبان، محمد بن التميمي، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٣٨. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي: ابن العربي المالكي: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٩. عرض كتاب الثورة والحداثة والإسلام، مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر، تونس، ٢٠١٣م.
٤٠. العقلانيون أفراح المعتزلة: علي حسن الحلبي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٣هـ.
٤١. علوم الحديث: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن صلاح، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٤٢. فتح الباري: ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.
٤٣. فتح المغيث: الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
٤٤. الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد: محمد أركون، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٥. في الشعر الجاهلي: طه حسين، تقديم ودراسة: عبد المنعم تليمة، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٤٦. في قضايا الدِّين والفكر، محمَّد عابد الجابري، مجلة فكر ونقد المغرب، السنة الأولى، العدد ٩، ماي ١٩٩٨م.

٤٧. الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد علي ثابت، دار المعارف، ١٣٥٧هـ.

٤٨. المجتبى من السنن، السنن الصغرى: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي الخراساني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٩. المجروحين من المحدثين: ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، المحقق: أحمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، دار الصميعي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

٥٠. مجلة المواقف (مجلة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ): جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد:١٢، ديسمبر، ٢٠١٧م.

٥١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٥٢. مجموع الفتاوى: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٥٣. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، المحقق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٥٤. المراجعات حول إنكار مصطفى محمود لأحاديث الشفاعات: الشيخ الدكتور سعود الشريم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٥٥. المستدرك على الصحيحين: الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوبة الضبي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٥٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.

٥٧. مسند الشاميين: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٥٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل من العدل إلى رسول الله(ﷺ): مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٩. المعجم الكبير: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٦٠. المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين: (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، ومحمد النجار)، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، ٢٠١٠م.

٦١. منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٦٢. منهج النقد عند المحدثين: الدكتور محمد مصطفى ألأعظمي، الرياض، ط: الرياض ١٤٠٢هـ.

٦٣. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: إشراف وتخطيط الدكتور مانع الجهني، دار الندوة العالمية، الرياض، ط٤، ١٤٢٠هـ.

٦٤. موقف المدرسة العقلية الحديث من الحديث النبوي الشريف، شفيق شقير، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٩هـ.

٦٥. موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية: الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٦٦. نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي: د. محمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ٢٠٠٠م.

٦٧. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، حققه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٦٨. نقد الخطاب الديني: د. نصر حامد أبو زيد، دار سينا، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٩٩٤م.

p-ISSN: 1652 - 7189 e-ISSN: 1658 - 7472 Issue No.: 19 ... Shawwal 1440 H – July 2019 G

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Albaha University

دار المنار للطباعة 017 7223212

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs